



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

سياسة الأجور السورية.. إعادة بناء التخلّف

[12]



الافتتاحية

دلالات التراجع الأمريكي ومآلاته

انبعث جيمس جيفري من رقادته الذي استمر قرابة ثلاثة أشهر: منذ إعلان ترامب انسحاب قواته من سورية وحتى مطلع الأسبوع الفائت. انبثج مكرراً طرح «أهدافه» نفسها التي طرحها منذ تعيينه، ولكن بعد أن أجرى عليها تنزيلات مجزية وتعديلات اضطرابية فرضها كساد البضاعة الأمريكية عامة، وبضاعته خاصة.

تنسب الأهداف له، وليس لواشنطن، لأنه بات تنجيماً وضرب مندل القول إن لواشنطن موقفاً ما موحداً بقوله فلان من مسؤوليتها، أي أن ذلك الموقف ليس من المسألة السورية وحدها، بل ومن أية مسألة أخرى دولية كانت أم داخلية. ومما لا شك فيه أن عدم وجود موقف موحد يبلغ واحدة من ذراه القصوى في المسألة السورية خصوصاً لما تتميز به من دور مفتاحي ضمن مجمل الصراع الدولي، فبين بقاء وانسحاب، بين انسحاب سريع وكامل، وآخر جزئي ومنظم، بين بقاء 200 وبقاء 400، بين تحالف لا يتزعزع مع قسم من الأكراد السوريين، وبين إدارة الظهر لهم ومحاولة إصلاح ما لا يمكن إصلاحه مع تركيا، ومن القول بأن أستانا انتهت دورها إلى الخضوع لواقع استمرارها ونجاحها عبر الصمت حيالها المترافق مع استمرار محاولات رمي الشقاق بين ثلاثيها...

وإن كان من باب التنجيم البحث عن ماهية موقف موحد لواشنطن، فذلك بالضبط لأنه غير موجود، بل إن العكس تماماً هو واقع الأمور؛ انقسام بات يعبر بوضوح، بعمقه وامتداده، عن حجم الأزمة الشاملة التي تعيشها الولايات المتحدة؛ ليس كدولة وكمؤسسات فحسب، بل كمركز ومسير لنظام علاقات دولي قائم على الأحادية القطبية، المبنية بدورها على سيادة الدولار وسيادة التبادل اللامتكافئ.

إن من بين دلالات التخطئ الأمريكي في سورية ثلاث بارزة:

الأولى: هذا التخطئ هو تعبير عن انقسام حول سؤال وجود ومستقبل الولايات المتحدة والنظام الدولي الأحادي القطبية، بين من يصر على المجازفة في إحراق كافة المراكب لعل الحقائق العنيدة تلين، وبين تيار يسعى لتراجع منتظم من شأنه تقليل الخسائر والتكيف مع التوازن الدولي الجديد.

الثانية: هي أن الأمريكي، فاشياً كان أم «واقعياً»، لم تعد له كلمة في رسم الخطط والتصورات المستقبلية في سورية، وبات دوره مقتصر على محاولة عرقلة مسار أستانا ومسار القرار 2254 بإحداثياته المختلفة، وذلك عبر سيل من الخطط والتصرّيات والسياسات، ربما أكثرها طرافة وبعداً عن الواقع ما يجري طرحه حول شمال شرق سورية.

الثالثة: التخطئ الذي بات وفقاً للآعين بما يخص السياسات الخارجية والانقسام حولها، لم يلبث أن انتقل إلى صراع حول السياسات الداخلية أيضاً وصولاً لإعلان حالة الطوارئ ضد «المهاجرين عبر المكسيك»، والذي قيل فيه عن «أخطار الاشتراكية» أضعاف ما قيل فيه عن خطر المهاجرين!

إن مآل التراجع الأمريكي لن يكون إلا تراجعاً بعد تراجع، ومع كهولة الإمبراطورية الأقصر عمراً في التاريخ وضعف مرونتها، فإن التراجع الذي كان فيما مضى توزيعاً للأدوار ضمن انضباط صارم، من شأنه اليوم أمام أية سقطة صغيرة أن يسبب مخاطر وكسوراً غير قابلة للجبر.

شؤون اقتصادية



النزوح والعودة
في 2018

13

شؤون محلية



هل ستبقى ملكيات
الدولة خطأ أحمر؟

10

ملف «سورية 2019»



الشرق والغرب وأفة
«المساطر القديمة»

05

شؤون عمالية



كيف عايشين
يا ناس؟

03

أنقذوا العمال من التفريط القسري بمنازلهم



ما زالت الغالبية العظمى من الطبقة العاملة التي هُجرت قسراً من مناطق سكنها في الريف الدمشقي عاجزة عن العودة إلى بيوتها وأحيائها التي شهدت أعمالاً عسكرية شديدة، ومحت بويلاتها ملامح الحياة فيها، لتبقى أحلام العودة معلقة لأجل غير مسمى لا يعلمه إلا الله وأولي الأمر منا.

للبيد العاملة المتسربة للقطاعات الخدمية أو للبلاد المجاورة، وهذا أضعف الإيمان، أما إن تمتعت الحكومة عن هكذا إجراء فلا بد من ضغط التنظيم النقابي باتجاه حل هذا الملف الطبقي بامتياز.

ما حلك جلدك غير ظفرك

يذهب البعض في رؤيتهم للمضي بهذا الملف إلى ضرورة تدخل التنظيم النقابي ومن بابه العريض، عبر إقامة مصرف عمالي وبرأس مال كاف لممسك ملفات كبيرة، بحيث يمول هذه القروض للطبقة العاملة مستفيداً من حجم استثماراته وإمكانية تعاظمه وبضمانات عالية مع المصرف المركزي والتأمينات الاجتماعية، وربما يتهم هذا الرأي بعدم الواقعية لضعف الإمكانيات المادية للتنظيم النقابي، إلا أن هذا الاتهام وإن كان صائباً بنسبة ما، فإنه لا ينفي ضرورة دراسته ووضع هدف يستحق العمل عليه والمضي فيه ريثما تصحو الحكومة من سباتها الممارس على الطبقة العاملة وسائر الكادحين والفقراء، ففي مثل هذه الظروف الكارثية الكبرى والمعيشية القاتلة لأطفال الحكومة لا بد من اللجوء لمقولة لا يحك جلدك إلا ظفرك.

هذا الملف بين العمال والمهنيين بالشؤون العمالية والحركة النقابية، إلا أن الجميع متفق على ضرورة الحل، ومصدره، فكل تلك الآراء تضع الملف بيد الحكومة عبر تمويلها للترميم وبيد التنظيم النقابي عبر العمل على حلول إبداعية تساعد في إنجاز هذا الملف، ومن تلك الآراء التي انطلقت من حقيقة تكسب الأموال في المصارف العامة، بأن تقوم الحكومة بفتح باب قروض الترميم الميسرة بأجال طويلة وبدون أية فوائد، على أن يحسم من القروض المسحوبة قيمة التعويض الحكومي المستحق بذمة الحكومة عند توفر الموارد مع بدء عملية إعادة الإعمار وانطلاق الاستثمار وتحرك الاقتصاد، وبذلك تتحقق عدة أهداف بأن معاً أولها: توفر المورد اللازم للمرمم وتخلصه بشكل نهائي من عبء دفع أجرة البيت وتحول تلك المبالغ لسداد القرض المسحوب، أي: أن المال المدفوع يعود للخزينة العامة بدل أن يقع في خزائن أصحاب البيوت المؤجرة هذا من جانب، ومن جانب آخر يزداد الطلب على عمال البناء بكافة الاختصاصات وتراجع البطالة العامة والموسمية لأدنى مستوياتها، مع إمكانية استقطاب إضافي

الإعمار والمرتبطة موضوعياً بمجمل الواقع السياسي الدولي والإقليمي والداخلي، لا بد من إيجاد الحلول الإسعافية والواقعية التي تؤمن الحد الأدنى من عوامل وأدوات ترميم المنازل المهتمة وبالسرية المطلوبة، فحل هذا الملف ولو بشكل جزئي يفادينا استمرار الخسائر الكبرى المتمثلة بخسارة العقار بحد ذاته، كون العجز الذي أصاب أصحاب العقارات عن الترميم أو إعادة البناء بالتزامن مع عدم رؤيتهم لحلول قريبة جعلت الكثيرين يلجؤون لبيع عقاراتهم المهتمة، أو المتضررة لحفنة من تجار العقارات المرتبطين بشكل أو بآخر بتجار الأزمة الكبار، الذين تراكمت ثرواتهم ورؤوس أموالهم وعينهم على الاستثمار في أكثر القطاعات الواعدة في البلاد وهو القطاع الإنشائي، يساعدتهم في ذلك استمرار الحكومة بمغممة هذا الملف وعدم الحديث عنه ولا حتى بإطلاق موعد مؤجل له، والذي من شأنه أن يحد بنسبة كبيرة من حالات التخلي القسري عن البيوت والعقارات، والتي هي بالحصلة ليست إلا جني العمر وعرق العمل والشقاء لسنين طويلة.

عصفوران بحجر واحد
تختلف الآراء حول معالجات

■ إلياس زيتون

يتصدر ملف عودة العمال إلى مناطق سكنهم التي هُجروا عنها قسراً قائمة الملفات الغائبة عن الطرح النقابي منذ سنين خلت، حيث اكتفت المنظمة بالحديث العام في ملف الإعمار، بينما تذاكت الحكومة علينا باختصار مهامها وتخفيض مسؤولياتها لحدود إعادة الخدمات العامة من فتح الطرق وتأهيل البنى التحتية، والتي بدأت فعلاً بوتيرة خجولة ومتفاوتة من منطقة لأخرى، ولكنها لآن لم تلتفت لأعمال الترميم اللازمة للمنازل المهجرين وغالبيتهم من العمال والكادحين، وهم الذين ما زالوا يقبعون تحت ضغط ظروف التهجير القاسية من غلاء أجور المنازل ومعاناة السكن المشترك ومراكز الإيواء ومخيمات اللجوء، منتظرين الحلول الحقيقية من الفريق الحكومي ومؤسساته من جهة، وتحريك هذا الملف من قبل التنظيم النقابي من جهة أخرى، ولكن إلى الآن، لا البئر طاف ولا أنزلنا الدلو.

الصمت الحكومي في خدمة التجار

بعيداً عن التعقيد الحاصل والتجاذب المستمر بملف إعادة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما العمل؟ سؤال العمال الدائم

سبيداً - مع نهاية انعقاد مؤتمرات الاتحادات المحافظات ومؤتمرات الاتحادات المهنية - العد التنافسي تجاه التحضير للانتخابات النقابية للدورة الـ 27، والمفترض أن يتبلور موقف نقابي عام من القضايا التي طرحتها النقابات في مؤتمراتها، عبر نقاشها للتقارير النقابية، والتي كان أبرزها: واقع أجور الطبقة العاملة، ومستوى معيشتها، وعلاقتها بمستوى الأسعار، والتي لا يمكن وضع علاقة تناسبية بينهما، حيث الفارق شاسع وكبير، بسبب النمط المعتمد في شكل توزيع الثروة عبر السياسات الاقتصادية الليبرالية المعمول بها.

والسؤال الذي لا يغادر أذهان العمال: «ما العمل تجاه التدهور المستمر في مستوى الحياة المعيشية؟» سؤال بسيط ولكنه عميق في مضمونه، يعكس حجم المأساة التي تعيشها الطبقة العاملة بكل تفاصيل حياتها، ليست المعيشية فقط بل أيضاً المهنية، وهي تطلب جواباً عن سؤالها المطروح باستمرار أمام القيادات النقابية والسياسية والحكومة، والمفترض أن تجيب عنه تلك القيادات، التي طالما قال البعض منهم أننا لسنا بحاجة لزيادة أجور في هذه الظروف، بسبب قلة الموارد لدى الحكومة، تلك الحجة التي تقال فقط للعمال، بينما تطالعا الصحف والمجلات الفضائية المحلية عن حالات اختلاس ونهب وفساد، وإعفاء من الضرائب والأرباح، وعن تقاسم اللغنائم بين التجار وتجار الأزمة والفاستدين، والمحصلة تكون على حساب الفقراء والعمال، الذين هناك من يحاول إقناعهم بأن يكونوا واقعيين، وبضرورة شد الأحزمة أكثر، والرضا بما هو مقسوم لهم، وحتى هذا المقسوم هناك من يشاركهم به!.

لقد اعتاد العمال في الدورة التي نحن بها الآن، على سماع نفس الإجابات على أسئلتهم المتكررة والمدورة منذ عشرات المؤتمرات السابقة، وستستمر في المستقبل، وهي «لقد تم رفع مذكرة تتضمن مطالبكم، وهي قيد الدراسة مع الجهات المختصة، وخاصة اللجنة الاقتصادية، من أجل إجراء ما يلزم وفق الإمكانيات المتاحة».

إن عقلية المشاركة مع الحكومة ما زالت مستمرة، بالرغم من القول في بعض المناسبات أننا لسنا شركاء مع الحكومة فيما يخص الموقف من حقوق العمال، قد يكون هذا في الذهن فقط، ولكن على الأرض والوقائع والتناجز تؤكد استمرار المشاركة، التي تحبها الحكومة من طرف واحد، وهو أن تكون هي شريكة العامل حتى في الهواء الذي يتنفسه.

الحكومة لا وقت لديها، فهي في عجلة من أمرها من أجل إنجاز ما تبقى من برنامجها الاقتصادي الليبرالي.

وهنا بيت القصيد: ماذا ستفعل النقابات إزاء التطورات الجارية، الاقتصادية والسياسية وحقوق العمال؟

كيف عايشين يا ناس؟



■ عادل ياسين

الحكومة، صرعتنا بتصريحاتها المستمرة، بأنها ستدعم الإنتاج، وستقلع بالمعامل وستساعد القطاع الخاص، بإعادة تشغيل معامل وتعيد المؤتمرات واللقاءات مع الفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتذليل الصعوبات عنهم، وتسهيل الإجراءات بما فيها دعمهم بمبالغ مالية كبيرة إلى آخر الأسطوانة التي يَشْنَقُون أذاننا بسماعها، فماذا عنا نحن؟

بينما في المقلب الآخر لا نرى طحناً بل وعوداً يوعدون الناس بها، مثل: حل أزمة الغاز خلال أسبوع أو أسبوعين وسيتمتعها حل أزمة المازوت وسيتمتعها أيضاً تنزيل الأسعار وضبطها خلال فترة من الزمن، وكان الموضوع هو «أوكازيون» يتسابق فيه المسؤولون بالتصريحات والوعد التي لا تغني ولا تسمن من جوع، ليبقى الفقير يترنح بعذابات فقره والغني يتغنى بمجد المال الذي نهبه من فقرنا ولقمة عيشنا.

في السابق قال رئيس الوزراء لأعضاء مجلس الشعب: لا حل للقضايا التي تطرحونها والحل كما قال أعطوني 25 مليار دولار، وأنا على استعداد لحل كل القضايا المطلوبة من الحكومة، ولا ندري إن كان هذا المبلغ الضئيل يصلح لحل أزمة بحجم الأزمات المعيشية والضروريات التي يحتاجها الشعب السوري ولا ندري إن كانت الحكومة تمكنت من تأمينه أم لا، ولكن ماذا يعني هذا الكلام الصريح والواضح؟

يعني: أنه ليست هناك حلول بالمدى المنظور، وأن جملة الوعود والتصريحات والخطب من فوق المنابر هي رماد يجري ذره في عيوننا، والدليل جملة الأزمات التي يعيشها شعبنا أزمة كهرباء.. أزمة غاز.. أزمة ماء.. أزمة مازوت.. أزمة كبيرة في أجور العمال أزمة حقيقية في المعامل، التي بدأت بالتوقف نتيجة فقدان مادة الغاز والفيول

والمازوت والكهرباء، والتي أصبح عمالها مهددين بالتسريح وقبل التسريح مهددون بالجوع، لأنهم يتقاضون الآن نصف أجرهم المقطوع إن استمروا بقبضه، والكل يعلم أن وسطي الأجور لعمال القطاع الخاص 35000 ألف ليرة سورية وبالله عليكم: ماذا يفعل العامل بهذا أجر مقصوف عمره إلى هذا الحد؟ ولا ندري إن كان

مراكز النهب الكبرى في البلاد، وهي معروفة «للكبير والمقط بالسريير»، وعندها لن تحتاج الحكومة وتطلب من أعضاء مجلس الشعب أو من غيره، تأمين مبلغ بسيط كالذي طلب، من أجل حل القضايا التي يطالب بها ليس أعضاء المجلس، بل الـ 90% من الشعب السوري، فهل يأتي أحد ويفعلها؟ إنه الشعب المقهور لأنها ثروته!

أصحاب الحل والعقد يدرون بما وصلت إليه أوضاع العمال! إن المبالغ التي تطالبها الحكومة، من أجل حل أزماتها موجودة، وتحتاج إلى قرار بحجم الأزمة، التي يعيشها شعبنا، قرار يعبر عن إرادة الشعب السوري في الخروج من أزماته، التي جزء منها أزمته المعيشية، والشعب سيكون سنداً لمن يتخذ هذا القرار الوطني، وهو تأمين

الطبقة العاملة



يوم المرأة - 8 آذار

أضرب عدد من العمال في إسبانيا وإيطاليا، للمطالبة بتحقيق المساواة، ومناهضة العنف ضد المرأة، وذلك بمناسبة 8 آذار، يوم المرأة العالمي. وكانت النقابات العمالية قد دعت إلى توقف جزئي في قطاعات النقل، والصحة، والتعليم، بكلا البلدين. وتوقف التدريس في بعض جامعات البلدين، فيما ألغيت جلسة ببرلمان إقليم الباسك الإسباني «شمال»، جرّاء مشاركة معظم أعضائه في الإضراب. من جانب آخر، أعلنت شركة الطيران الإيطالية «Alitalia» عن دخول عمالها في إضراب. كما شهدت أكثر من 70 مدينة إسبانية وعلى رأسها مدريد وبرشلونة تظاهرات كبيرة احتج فيها المتظاهرون على العنف ضد المرأة، وطالبوا بتوقيفه، في هذا البلد.



لبنان - موظفو النقل الجوي

نفذ موظفو الشركة اللبنانية للنقل الجوي LAT وقفة احتجاجية، قبل ظهر اليوم، أمام مبنى الشركة في مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت، لساعتين احتجاجاً على «الظروف التي يعاني منها الموظفون في الشركة». وكانت كلمة لنانب رئيس اتحاد النقل الجوي حدد فيها مطالب الموظفين وهي «إعادة التأمين إلى ما كان عليه وهي 100% وليس 85% وشراء الأدوية على بطاقة التأمين، وزيادة رواتب الموظفين القدامى المتدنية». وأشار إلى أن «النقابة تمد يدها للحوار مع الإدارة التي لم تتجاوب حتى الآن مع المطالب»، لافتاً إلى أنه «لا مصلحة لأحد بالتخريب، وشعارنا حتماً سلمى»، مطالباً الإدارة «بتحسين أوضاع الموظفين والنظر بالإجراءات القاسية التي تتخذ بحق الموظفين الذين يرتكبون بعض الأخطاء الصغيرة». ولفت سعد إلى أنه «سيتم إعطاء الإدارة مدة 48 ساعة فرصة للنظر في المطالب وإلا سيتم اتخاذ خطوات أخرى ضمن القوانين».



جنوب السودان - عمال النفط

هدد عدد من العاملين بشركة «GPOC» للنفط في دولة جنوب السودان يوم 6 آذار بالدخول في إضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من الأسبوع القادم إذا لم يتم دفع مستحقاتهم. ودعا اتحاد نقابة عمال البترول والتعدين في الشركة لاجتماع تشاوري حضره أكثر من 250 موظفاً بالشركة، بمباني الشركة في جوبا، حيث ناقش الاجتماع سبل إيجاد حلول ناجعة لتأخر دفع مستحقاتهم وبعض امتيازاتهم المالية. وقال رئيس اتحاد نقابة عمال البترول والتعدين: إن الإضراب سيبدأ يوم الثلاثاء المقبل إذا لم تتم تلبية مطالبهم، مبيّناً أن مخصصاتهم لم تدفع منذ شهر أيار من العام 2013. ومن جانبه أكد رئيس المكتب الفرعي في الشركة: أن النقابة تقدمت بخطاب تظلم لوزارتي العمل والنفط، للطالبة بدفع مستحقات العاملين.



العراق - ضد الخصخصة

كشف الاتحاد العام لنقابات عمال العراق يوم 7 آذار عما يعانيه العاملون في شركات وزارة الصناعة والمعادن من هضم لحقوقهم ومصالحهم بسبب ما تتعرض له هذه الشركات من عمليات بيع وشراء وخصخصة واستثمار مزيف وغير واقعي. واعتبر الاتحاد العام أن هذه الإدارات قامت بإجراءات تعسفية ضد العاملين المطالبين بحقوقهم والمدافعين عن شركاتهم ضد خصخصتها واستثمارها بشكل باطل وغير قانوني، رغم أن هذه الشركات منتجة وغير متوقفة وجددت خطوطها الإنتاجية. وأن الإدارات تقوم بمحاسبة الناشطين العاملين في الشركات وإحالتهم إلى لجان تحقيق في انتهاك صارخ لحق التظاهر والإضراب الذي نصت عليها أحكام الدستور العراقي وقانون العمل، معتبراً هذه الإجراءات تعسفية وخرقاً للقانون وتهديداً للعاملين.

حقوق العمال في القانون الدولي



القانون الدولي كحقل خاص من القانون يرمز إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، وعلى رأسها الدول والمنظمات الدولية وهدفه الرئيس هو: فض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية.

عليها الدفاع عن حقوقها. وسبب العجز هنا يعود إلى ضعف الآليات المستخدمة لحماية حقوق العمال، أي: أن الاتفاقيات الدولية والتوصيات تفتقر إلى آلية تنفيذية فعالة كمحكمة خاصة بها مثلاً، تصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء، يستطيع العمال اللجوء إليها في حالة خرق حقوقهم. لذلك فإن الاتفاقيات والتوصيات الموجودة في إطار منظمة العمل الدولية يمكن اعتبارها من ضمن ما يعرف بالقانون الناعم، أي: القانون غير الملزم مادياً بل أخلاقياً لضعف آلية مراقبة تنفيذه. فمثلاً: لو أخذنا عينة من هذه المعاهدات كاتفاقية تحديد مستويات الحد الأدنى للأجور لسنة 1970 المادة 12، واتفاقية حماية حقوق المهاجرين لسنة 1975 المادة 22، واتفاقية حماية حقوق الضمان الاجتماعي لسنة 1982 المادة 26، واتفاقية حظر عمل الأطفال لسنة 1999 المادة 14، نرى بأن آلية كل هذه الاتفاقيات هي ضعيفة جداً إذ تنص كل هذه المواد التي تم ذكرها أعلاه على أن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية يقدم تقريراً إلى المؤتمر السنوي العام حول تطبيق الاتفاقية المعنية من قبل دول الأعضاء. وهي آلية ضعيفة جداً لا تتعدى توبيخ الدولة العضو في الاتفاقية في حالة خرقها لاتفاقية من هذا النوع. فمثلاً: بالرغم من اتفاقية حظر عمل الأطفال فإن هناك عشرات الملايين من الأطفال يعملون في دول العالم الثالث تحت ظروف قاسية جداً، ومنظمة العمل الدولية لا تستطيع عمل شيء يذكر لمحاربة هذه الظاهرة. ومع هذا فإن منظمة العمل الدولية تنجز عملاً عظيماً في مجال رفع الوعي لصالح حماية حقوق العمال لدى كافة الأطراف، ووضع الخطوط العريضة لحماية هذه الحقوق يجب على الدول أن تهتدي بها عند صياغة قوانين العمل الوطنية.

المجتمع المدني، وحتى الحكومات، وتمنح هذه المطالب شرعية دولية. القانون الدولي كأي حقل آخر من القانون يحتاج إلى آلية معينة لغرض تأدية واجباته في تطبيق وتنفيذ قواعده، كما هو الحال في القوانين الوطنية، حيث هناك المحاكم التي تطبق القانون، والأجهزة التنفيذية التي تنفذ قرارات المحاكم. ولو أن الأمر يختلف نوعاً ما في القانون الدولي. إذ أنه يفتقر على المستوى الدولي إلى آلية تنفيذية مركزية، وأن الدول تعتمد إلى حد كبير على حق الشار أي الرد بالمثل. وآلية القانون الدولي لحماية حقوق العمال على المستوى الدولي، هي: منظمة العمل الدولية.

منات التوصيات لمنظمة العمل الدولية

غزارة الاتفاقيات لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال لها مدلولان، المدلول الأول: هو سلبي لأن القانون بصورة عامة يسعى إلى فض النزاعات في المجتمع بصورة سلمية، وإصدار قانون ما يعني بأن هناك نزاعاً مسبقاً، وغزارة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق العمال تدل على أن هناك خروقات كثيرة لحقوق العمال، وإلا لم تكن هناك حاجة لتنظيمها قانونياً. والمدلول الثاني: هو إيجابي لأنه يثبت بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي اتجاه خروقات حقوق العمال. حماية دولية غير فعالة

اهتمام القانون الدولي بحقوق العمال لا يعني بالضرورة بأن هذه الحماية هي فعالة أيضاً. ولو أن مشكلة فعالية القانون الدولي هي مشكلة عامة وليست متعلقة فقط بمجال حماية حقوق العمال، ولكن المشكلة هذه تظهر بصورة خاصة في هذا المجال لكون العمال فعلاً طبقة مهمشة يصعب

على حساب العمال، كعامل إنتاج متغير قبل الأرض والرأسمال، أي: استغلال جهد العمال من خلال دفع أجور غير عادلة لهم من أجل خفض أسعار السلع في السوق لصالح تقوية المنافسة. ولهذا فإن القانون الدولي يسعى إلى حماية العمال من أجل الحصول على أجور عادلة مقابل عملهم. 2 - دعم السلم الدولي: من المعلوم بأن البلاعالة في المجال الاجتماعي في دولة ما تشكل أيضاً خطراً على المجتمع الدولي ككل، لأنها يمكن أن تؤدي إلى ثورات وحروب داخلية، ولهذا فإن القانون الدولي يحاول بجهد نشر العدالة في العالم خدمة للسلم الدولي. 3 - نشر العدالة الاجتماعية: من البديهي بأن النمو الاقتصادي في دولة ما لا يعني بالضرورة التقدم الاجتماعي. وفي بعض الحالات تمنح الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب التقدم والرفاه الاجتماعي، وغالباً ما يكون العمال من بين أولى الضحايا، ولهذا فإن القانون الدولي يسعى إلى إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. 4 - تطوير قوانين العمل الوطنية: إن القانون الدولي من خلال وضعه المعايير في مجال حماية حقوق العمال، يضع سقفاً قانونياً للقوانين الوطنية المختصة بحقوق العمال، لا يجوز تجاوزه، كحظر عمل الأطفال وتحسين ظروف العمل والمساواة في الأجور مثلاً. 5 - دعم حركات الإصلاح: القانون الدولي من خلال إصداره لتوصيات وعقد معاهدات دولية يشكل مصدر إلهام للمطالبين بحقوق العمال وتحسين ظروفهم من قبل منظمات

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق العمال تفتقر إلى آلية تنفيذية فعالة كمحكمة خاصة بها

لم يعترف القانون الدولي لحد الآن بالأفراد كأشخاص للقانون الدولي بصورة كاملة، بل يتعامل معهم من خلال دولهم ما عدا على بعض المستويات الإقليمية كحماية حقوق الإنسان في إطار المجلس الأوروبي. حقوق العمال تقع أيضاً في إطار حقوق الإنسان التي لا تتم حمايتها بصورة فعالة في القانون الدولي. ومصطلح العمال نفسه يختلف في القانون الدولي عما عليه عند التعريفات الاقتصادية والسياسية، إذ أنه من الناحية الاقتصادية يعتبر العمل كأحد عوامل الإنتاج الثلاثة، أي: الأرض والرأسمال والعمل «الرأسمال البشري».

ومن الناحية السياسية أي: الإيدولوجية، خاصة الماركسية، يشار إلى العمال كطبقة المنتجة المهمش دورها، والتي تضطر إلى تأجير قوة عملها في المجتمع الرأسمالي. القانون الدولي لا يميز هنا بين أية فئة معينة من العاملين مقابل الأجر ولهذا يستخدم القانون الدولي مصطلح العاملين بدل العمال.

أهداف القانون الدولي في مجال حماية العمال

1 - تنظيم المنافسة: من المعلوم بأن الدول والشركات هي في منافسة اقتصادية مستمرة مع بعضها البعض، والمنافسة هذه تكون بصورة رئيسة في مجال أسعار السلع المنتجة، حيث تدني أسعار السلع يعتبر امتيازاً تسويقياً للمنتج. وهناك مخاوف بأن تجري هذه المنافسة في مجال الأسعار

الشرق والغرب وآفة «المساظر القديمة»



تلعب الطريقة التي تفهم من خلالها القوى والأطراف السياسية المحلية طبيعة الصراع الدولي الجاري، دوراً حاسماً في سلوكها وتوجهاتها وتحالفاتها. وإذا كان ظاهر الأمور، أن القوى السورية اصطفت بين الشرق والغرب، فإن جوهرها مختلف أشد الاختلاف عما تبدو عليه...

■ سعد صائب

لطالما قالت «قاسيون» بما تمثله، أن ثنائية «نظام- معارضة» هي ثنائية وهمية، قالت ذلك بشكل واضح منذ 2005، لأن الانقسام الحقيقي هو بين ناهبين موجودين في الطرفين، ومنهوبين هم الأغلبية الساحقة المحسوبة على الطرفين. هذا التصنيف نفسه، ينسحب على العلاقة الحقيقية للأطراف السورية، لا الظاهرية، مع الشرق والغرب؛ إذ هنالك ضمن النظام من لا يزال غربي الهوى حتى الصميم، تحديداً الفاسدين الكبار و«جماعة الكومسيون»، وعلى الضفة الأخرى، ضفة المعارضة هنالك من يرى في الشرق حليفاً حقيقياً للشعب السوري وللدولة السورية كل.

الفهم الخاطئ «صراع الشرق والغرب»
بالعودة لطريقة فهم القوى لطبيعة الصراع، فإن بين بعض من يرون في الغرب حليفاً، وكذلك بين بعض من يرون في الشرق حليفاً، فهم قاصر مشترك لطبيعة الصراع؛ فهم يخلصون الصراع بالشكل التالي: هنالك محوران دوليان يتنازعان السيطرة على العالم، وسورية نقطة اشتباك عال بينهما، ونتيجة هذه الصراع ستكون إما انتصار الغرب أو انتصار الشرق أو الوصول إلى حل وسط.

في حال انتصار الغرب، فإن حلفاء الغرب سيلتهمون سورية بأكملها، وفي حال انتصار الشرق، أنصار الشرق سيلتهمون سورية بأكملها، وفي حال الوصول إلى حل وسط، فإن كلاً منهما سيلتهم بقدر حصة حليفه من الحل الوسط... والنتيجة واحدة: سيتم التهام سورية لقمة واحدة أو لقيمات. آفة هذا التحليل، أنه يستخدم مساظر عتيقة؛ مساظر لصراعات من الماضي، صراعات ذات طابع «دولتي- قومي»، أو ذات طابع دولتي

أيضاً ولكن كتحالف بين مجموعة دول قومية في وجه مجموعة دول قومية أخرى... آخر مثال عن هذا النوع من الصراعات هو الحرب العالمية الأولى.

لا تنسوا أزمة الرأسمالية

الجديد في الصراع الذي نعيشه اليوم، أنه يأتي في ظل أزمة رأسمالية عميقة وشاملة تضرب بالضبط المركز الرأسمالي العالمي الأكثر تطوراً، وتهدده بنسف أساسه المركب «الدولار والتبادل اللامتكافئ»، وليس لها من مخرج إلا بتدمير واسع النطاق للقوى المنتجة على المستوى العالمي وجانبها البشري بالذات؛ فإذا كان خروج الرأسمالية من أزمة 1908-1910 قد كلف ما يصل إلى 15 مليون قتيل في الحرب العالمية الأولى ومن أزمة 1929 ما يصل إلى 60 مليون قتيل في الثانية، فإن المهمة التي وضعها نادي روما للنخبة العالمية الحاكمة عام 1975 هي قتل 5 مليارات إنسان خلال 45 عاماً أي: حتى 2020 عبر وسائل متعددة على رأسها النيوليبرالية الاقتصادية والحروب البينية والداخلية إضافة إلى ربط المساعدات بسياسات تحديد النسل، وتجارة الأوبئة والأمراض السارية وغيرها من الأدوات الإجرامية.

إن تقسيم وإعادة تقسيم العالم بين الاحتكارات والدول الاحتكارية لم يعد موضوع الساعة بالنسبة للمركز الرأسمالي، رغم أن جشع الاحتكارات لا يمكنه التوقف عن إدمانه على محاولات توسيع مناطق النفوذ وتكسیر نفوذ الاحتكارات الأخرى، إلا أن الاحتكار بأسره بات مهدداً اليوم؛ فبعد أن وصل الاحتكار إلى مستوى شديد التمركز، وارتبط بشكل كامل بالدولار على المستوى العالمي، بالتوازي مع تراجع النمو على المستوى العالمي وتراجع الاستهلاك بفعل تمركز الثروة في أيدي قلة متناقصة...

وليس من عجب في هذا السياق أن ترامب بات يهجس بـ «الخطر الاشتراكي».

وهم الاصطفاف وراء الغرب

بالعودة إلى سورية، فإن تلك القوى التي تنكئ على الغرب ظناً منها أنه وإن لم ينتصر في الصراع فإنه سيحصل على تعويض ما على الأقل يمكنها من تأمين موضع قدم لها في سورية المستقبل، تلك القوى والمساظر العتيقة التي تستخدمها، لا تسمح لها بفهم أن ما ترومه ليس سوى افتراض أخرق لا مكان له على أرض الواقع، ما تريده أمريكا اليوم وبالأمر وقيل 20 عاماً وأكثر في سورية، هو ألا تكون هنالك سورية، ما تريده هو تفتيت إلى أقصى الحدود الممكنة. واشنطن لا ترى في سورية سوى أنها فتيل إن استطاعت إشعاله بالقدر الكافي فإنه سيفجر المنطقة بأسرها، وسيسمح تالياً بالضغط على عدوين كبيرين للولايات المتحدة، عدوين أقرت في إستراتيجية وزارة «دفاعها» «وهي أعجب وزارة دفاع في العالم، إذ تحتاج لأكثر من 800 قاعدة عسكرية حول العالم للدفاع عن بلدها»، بأن التنافس معها أعلى أولوية من محاربة الإرهاب: العدوان هما: الصين وروسيا.

ومن عدالة التاريخ، أن أمريكا وحلفاءها في تراجع مستمر، وما عادوا قادرين على فعل ما يريدون في سورية وفي غيرها، ولذا فهم الآن يلعبون دور «الممانعة» فقط لا غير، وما يطرحونه من خطط ومشاريع «خاصة» ما يطرحه المهرج جيمس جيفري الذي بلغ لسانه في الأشهر الثلاثة الماضية وبقي متلطياً ليعود إلى تهريجه السمج خلال الأسبوع الفائت» ليس للتطبيق إطلاقاً بل مجرد إلهاء وعرقلة عل ذلك يكبح تقدم وانتصار أعدائها في سورية وفي المنطقة.

«المنبطحون» و«الضحون وهزيلون»

القسم من القوى السورية المنبطح للأميركان معروف وواضح وهزيل، لكن قسماً آخر يبقى متلطياً في عباءة حلفاء الشرق، ويرسل غزله السري وإيماءات هواه بين حين وآخر. هذا

القسم هو الآخر يستخدم مساظر عتيقة، وإن كانت مساظر أكثر احترافاً لأنها تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين وليس إلى الحرب العالمية الأولى...

نوع المساظر التي يستخدمها قسم الغزل السري، هو المستند إلى مرحلة الحرب الباردة و«دول عدم الانحياز»، التي استمتعت بعض نخبتها بلعبة الحبلين بين المعسكرين عبر عقود، فتراها ترفع شعارات اليسار وتطبق سياسات اليمين، حتى وصلت إلى درجات عالية من احترافية القفز، وباتت مواهبها في هذا المجال معيقاً ذهنياً أمام تطورها اللاحق، إذ باتت قناعاتها بقدراتها العجيبة على الاستمرار في اللعبة إلى ما لا نهاية هي بالضبط آفتها الكبرى.

إن تخلف فئة المغالزين المعرفي، مع أصحابها من المنبطحين، لا يسمح لهما بفهم جوهر التوازن الدولي الجديد؛ ليس بمقدور روسيا ولا الصين أن تكونا أمريكا جديدة، حتى لو كانت لديهما تلك النية. أكثر من ذلك، فإن الطريق الوحيد أمام هاتين الدولتين وكل حلفهما، في سياق دفاعهما عن وجودهما، قبل الحديث عن «نوايا إمبريالية مفترضة»، هو إبدال نظام العلاقات الدولية غير المتكافئة بأخر يقوم على التكافؤ، لا سبيل آخر لأن خلق مركز إمبريالي جديد لم يعد ضمن فئة الإمكانات الواقعية... دون إعادة توزيع ثروة على المستوى العالمي، لا إمكانية ليس للربح فحسب، بل لا إمكانية للنمو، لا إمكانية للإنتاج من الأساس، ولا إمكانية للاستمرار. فهم عمق الأزمة الرأسمالية العالمية في طورها الراهن، هو المسطرة المعرفية الوحيدة التي يمكن لها أن تقدم معرفة يبعد بها وتسمح لمن يستخدمها في تحديد موقعه وإمكاناته وضروراته، وما ينبغي عليه أن يفعله... ووفقاً للمسطرة إياها: سورية لن يجري اقتسامها بين غرب وشرق، ولن تخضع لغرب، ولا لشرق، ولن يكون فيها مكان مهم للاعبي حبال بين شرق وغرب... سورية القادمة ستكون للشعب السوري، وسيسودها الشعب السوري.

القسم من القوى السورية المنبطح للأميركان معروف وواضح وهزيل، لكن قسماً آخر يبقى متلطياً في عباءة حلفاء الشرق، ويرسل غزله السري بين حين وآخر.

نتائج التوازن الجديد المحققة، مقدمة متواضعة لعظيم آت!



تراجع الأمريكي مع حلفائه يستمر مع كل دقيقة تعدو، والقوى الجديدة تسير بخطى ثابتة صعوداً، الأول: تستمر خسائره داخلياً وخارجياً ويتعمق الانقسام لديه. والثاني: يحقق انتصارات متتالية مستفيداً من قصور الأول المعرفي والمادي عن ابتداع أية وصفة جديدة.

عديدة هي الخلافات الحاصلة داخل الإدارة الأمريكية، وباتت تكثر يوماً بعد يوم تأثيرات هذا الانقسام، ومع كل تعمق جديد فيه تطفو جملة من الأحداث، آخرها، كانت استقالة مدير الإعلام في البيت الأبيض والمدير السابق لشبكة «فوكس نيوز»، بيل شاين، دون توضيحات حقيقية، وما أرفق من تبرير حول استقالته لا يختلف عن أي تبرير آخر يسلكه الإعلام الأمريكي في مثل هذه الحالات، لا يقدم سبباً يحاول إشباع فضول شعبهم لا أكثر كمثل شكاوى وقضايا تحرش وما شابه، إلا أن الأسباب الحقيقية ومن دون كثير اجتهاد تتعلق مباشرة بتأثيرات تلك الانقسامات والخلافات داخل الإدارة الأمريكية، وقد سبق بيل إلى الاستقالة، خلال شهر كانون الأول من 2018 وحده، كل من: وزير الداخلية الأمريكي ريان زنكي، ووزير الدفاع جيمس ماتيس، ومبعوث واشنطن للحلفاء الدولي ضد داعش بريت مكفورك.

والحلفاء أيضاً

أما حلفاء واشنطن التقليديون، كالاتحاد الأوروبي والنااتو مثلاً، يقعون في وسط تأثيرات هذه التجاذبات الحاصلة داخل الانقسام الأمريكي، وأكثر من يتعرض للابتزاز بمقابل كل خطوة تراجع أمريكية. فمسألة الانسحاب من «معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى» تعني بتأثيراتها أولاً: هذين الطرفين وتهز كل منظومتهم الأمنية، فمن جهة حاول الأمريكيون صنع مشكلة تكون حاضرة تؤثر بين الطرفين

مجلس الأمن، مروراً بملفات أخرى: فهي أيضاً قمة «هانوي» الكورية- الأمريكية الأخيرة مثال يعبر بشكل جديد عن عجز الولايات المتحدة عن فرض شروطها وعدم استطاعتها- كما السابق- فرض نفسها والياتها بالملفات الدولية؛ فمحاولات تفجير الوضع بين الكوريتين قبيل القمة الأولى لكيم- وترامب في سنغافورة وبعدها، أنتج تقارباً بين دولتي شبه الجزيرة الكورية، وما بينها وبين القمة الثانية بكل محاولات واشنطن لإفشال التقارب وإعادة إحياء التوتر لم ينتج شيء سوى بداية تولد نواة تعاون إقليمي روسي- صيني- كوري، شبيه بترويكا أستانا، ليدفع بالحلول بعيداً عن واشنطن وخلافاً لماربها.

التراجع خارجياً

بالتوازي مع هذه الأحداث الجارية داخل الإدارة الأمريكية، يظهر التراجع وتأثيراته خارجياً عبر سلوكيات واشنطن وارتداد تأثيراته عليها، ليس بدءاً بالآزمة السورية والفيثو الروسي- الصيني المزدوج، وليس انتهاءً بذات الفيثو مؤخراً حول فنزويلا في

تتصاعد وتيرة احتجاجاتها ومطالبها كفرنسا مثلاً.

من لا يرى؟

إن كل هذه الوقائع، وغيرها الكثير جداً، لم تعد تثبت نشوء توازن دولي جديد وصعود قوى جديدة فحسب، بل باتت تشير بما لا يقبل الجدل، بأن هذا التوازن قطع أشواطاً كبيرة بتسارع كبير يشير إلى أن كل ما أنجزه حتى الآن سوف يبدو متواضعاً وقليل الشأن أمام ما سينجزه خلال السنوات القليلة القادمة...

الروسي والأوروبي معرقله الاتفاقيات الاقتصادية الجارية ك «السييل الشمالي 2» مع ألمانيا، ومن جهة ثانية ابتزازاً لدول أعضاء حلف الناتو لدفع أموالهم «مقابل الحماية الأمريكية» عبره، لتخرج أمريكا خاسرة لم تحقق لا هذا ولا ذلك، وتستقبل رداً أوروبياً في حينه مفاده استعداد الدول الأوروبية بتشكيل تحالف عسكري جديد غير الناتو وبعيداً عن واشنطن... فالوضع الأوروبي- كالأمركي- تطله الأزمة الرأسمالية ويزحف باتجاه الخروج بأقل الخسائر الممكنة، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية الشعبية التي

إرادة الشعوب وخيار الجنون!



والمستفيدة من الوضع القائم؛ المحدد بنمط معين من توزيع الثروة، ونمط معين من الحكم يناسب مصالحها وغاياتها، هؤلاء الذين يملكون خيارات هذه الدنيا المليئة بالموارد، والتي تكفي البشرية جمعاء دون أدنى شك... أمام هذه القوى في التعاطي مع حراك الشعوب خياران لا ثالث لهما؛ الأول: أن تتجاوب مع التغيير المطلوب وتقدم التنازلات المطلوبة له، ومحاولة التكيف مع الوضع الجديد. والثاني: مناعة هذا التغيير ومهاجمته والوقوف بوجهه.

«وعي الضرورة»

لا شك، أن الخيار الأول قد يفقد هذه القوى مكاسبها التاريخية، التي جمعتها من بؤس الملايين، ولذلك تمنع في التجاوب مع ضرورة التغيير. والأهم من ذلك، أن هذا الخيار سيسمح للبلدان بأن تتقدم وتزدهر، وسيسمح للشعوب بأن تتطور وتنشق طريقها نحو استقلالها، وبناء تاريخها وحضارتها، وهويتها الجديدة التي تلائم روح العصر..

«عناد الضرورة»

أما الخيار الثاني، فهو خيار الجنون، ولا تخلو هذه الحياة من جنون لا يعترف بالضرورات، ويصنع الاتهامات، ويكشف المؤامرات، وما استطاع إليه سبيلاً...! يعبر هذا الخيار عن حالة من اليأس تكتنف أصحابه، يحاولون من خلالها وقف عجلة التغيير، وذلك لأن هؤلاء القلة يعدمون الحيلة

تعيش شعوب هذا العالم قاطبة، من شرقه إلى غربه، واقعاً اقتصادياً- اجتماعياً مأساوياً، يثقل حياتهم ويجعلها مغمورة ببحر من الشقاء والتعب، يسبحون به ليل نهار، دون نهاية ودون منقذ، واقعاً ترسب أعباءه وهمومه عليهم في كل لحظة، يسلبهم حلاوة الحياة ولذتها، ويهددهم بالغرق دوماً.. ورغم ذلك، تأبى شعوب هذه الأرض إظهار العجز أو اليأس أمام هذا البحر وحيثانه، وتثبت من جديد، بأن قلوبها ما زالت تنبض بيقين وأمل تحمله النوارس إلى سماء الأحلام...

■ احمد علي

«التغيير ضرورة»..

تجد هذه الحقيقة ترجمتها العملية في الحراك الشعبي العام الذي نشهده في هذه الحقبة التاريخية على بقع واسعة من هذا الكوكب؛ الحراك الذي يعبر عن ضرورة التغيير وحاجته بوصفه استحقاقاً لا بد منه للسير قدماً نحو الأمام في عمليات التطور والتقدم بكل جوانبه ومعانيه..

«القوى المستفيدة وخياراتها»

يقابل حراك الناس هذا جميع القوى المتطرفة

وللمؤامرات نفسها التي تُقذف بوجه الشعوب!

«التغيير قدر لا راد له»

لكن، بعيداً عن هذين الخيارين، فإن التغيير قادم لا محالة، ولا يمكن أبداً أن يكون مرهوناً بمزاج أحد الأطراف أو بشكل تعاظمه معه، إنما من الممكن أن تطول عملية التغيير في إحدى هذه البلدان، وأن تكون أثمانها كبيرة على يد مجانين هذا العالم!

في القدرة على تقديم أي تحسين للأغلبية، وأية قدرة على تطوير إمكاناتهم الذاتية وفق ما يملئه الواقع الجديد، بالتالي يسعون لكسر إرادة الشعوب، وهو مسعى لكسر ضرورات الحياة. وتكون نتيجة هذا الخيار عملياً الذهاب بالبلاد إلى حالة استعصاء لا يمكن من خلالها حل أبسط مشكلة قائمة، وهذه الحالة بالضبط تفتح الأبواب على مصراعيها لعمليات التدخل الخارجي من القوى العالمية التي تريد الفوضى والتدمير في هذه البلدان،

من الإنكار إلى الوسواس القهري



تنطوي محاولات تفسير المواقف السياسية من باب نفسي على مخاطرة كبرى؛ فكما أن تفسير الظواهر الاجتماعية باستخدام الفيزياء أو الكيمياء أو الرياضيات ليس من شأنه أن ينتج أية معرفة صلبة يمكن الاستناد إليها، ببساطة لأن العلوم الاجتماعية أكثر تعقيداً، فإن الأمر نفسه ينسحب على العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع...

■ مهند دليقان

فهذا الأخير ورغم انتماء كليهما إلى حقل العلوم الاجتماعية إلى أنه أكثر تعقيداً من الأول، وبأقل الأحوال فهما علمان مختلفان يدرسان موضوعين مختلفين، يمكن لأحدهما أن يستفيد من الآخر ولكن بالتأكيد لا يمكن لأحدهما أن يستبدل الآخر.

نجد تقديم هذه المادة «ذات الفكرة الواحدة البسيطة»، بهذه الطريقة ضرورياً لتجنب سوء الفهم، خاصة وأن إحدى أكبر كوارث «التحليل السياسي» المقدم على التلفزيونات هو سقوطه المتعمد أو غير المتعمد في مستنقع تحليلات سخيفة لسياسات بحجم دول وقارات، بل وعالم بأسره انطلاقاً من مزاج وأهواء ونفسية «الشخصيات الكبرى»... الأمثلة في هذا السياق لا تنتهي، ونومئ لها إيماء فقط لأن الإيماء يسمح بفتح باب التداعي لدى القارئ، مثلاً: تحليل السياسات الأمريكية انطلاقاً من تحليل شخصية ترامب بوصفه رجل تجارة.

رغم إقرارنا أو اعتقادنا كي لا يلومنا الشغوفون بعلم النفس، بأن علم النفس غير قادر على تحليل الشؤون السياسية، إلا أنه نافع جداً في حالات خاصة، بل ولا يمكن الاستغناء عنه!

الحديث هو بالضبط عن «حالات سياسية»، و«قوى سياسية»، و«شخصيات سياسية»، هي بالضبط شخصيات فقط لا غير، فكم من «حزب» في الحالة السورية، قديم أو مسبق الصنع وظهر حديثاً، لا يضم في عضويته أكثر من عدد أصابع الكف الواحدة أو الاثنتين... في حالات من هذا القبيل، ينفع بلا شك علم النفس. ولا ندعي هنا معرفة عميقة بهذا العلم، بل مجرد اطلاع هواة بمقاييس عشرات الكتب.

سبق أن وصف كتاب في «قاسيون»، وعلى صفحاتها منذ 2011، المعتقدين باستمرار سيادة أمريكا على العالم، بأنهم مصابون بالإنكار الفرويدي، وهو إحدى آليات الدفاع النفسي التي افترضها فرويد وقال بأنها إحدى سبل الفرد في مواجهة وقائع جديدة صادمة بالنسبة له وغير مستعد للتكيف والتماشي معها، فيلجأ إلى الهروب من الواقع وافترض أن ما حدث لم يحدث محاولاً متابعة حياته

ينفع هذا التشخيص في مساعدة أولئك المصابين بوسواس عظمة أمريكا وإذا أحسن علاجهم ربما يتحولون إلى كائنات مفيدة

الطبيعية، وقد يصل الأمر به حدوداً متطرفة كتلك الحالات التي يمكن أن نراها عند أم تفقد ابنها أو ابنتها، وتصاب بحالة من الذهول رافضة التصديق، ويمكن أن تستمر لفترة من الزمن بعادتها في معاودة غرفة المفقود والتكلم إليه.. والخ وكأنه موجود حقاً... ولكن استمرار بعض الشخصيات في تصوراتها ذاتها حول أمريكا وقدرتها على فعل ما تريد، وتحكمها بالمصائر والأقدار، وبعد ثماني سنوات من وقائع متدرجة لا في سورية وحدها بل وفي العالم بأسره، ربما يحيل إلى تصور آخر حول طبيعة المشكلة التي تعانيها هذه الشخصيات؛ ربما هو الوسواس القهري، وهو أحد الاضطرابات السلوكية المرتبطة بالقلق، والتي يقوم المصاب بها بالإصرار على تكرار أفعال محددة رغم قناعاته بعدم منطقيتها، أكثر الأشكال شهرة للوسواس القهري هو وسواس النظافة والقلق من الجراثيم

والأمراض، ونراه بإصرار المصاب على غسل يديه بشكل متكرر وبكثافة قد تصل أحياناً حد إيذاء نفسه. الوسواس القهري يحمل طابعاً إدمانياً، ولكن شكل الإدمان لا يكون بالضرورة حركياً، أي: فيزيائياً كما حالة وسواس النظافة وغسيل اليدين، بل يمكن له أن يكون وسواساً فكرياً، حيث يخلق المصاب مجموعة من التصورات غير الواقعية ويبدأ بالبناء عليها بناء منطقياً فعلاً أو يبدو له منطقياً، ولكنه بكل الأحوال مؤسس على تصورات الوهمية. ربما ينفع هذا التشخيص في مساعدة أولئك المصابين بوسواس عظمة أمريكا، وإذا أحسن علاجهم ربما يتحولون إلى كائنات مفيدة، ولذلك لا بد من المحاولة. ملاحظة: كتبت هذه المادة بعد قراءة مادة صحفية جديدة لمحمد سيد رصاص، «تزعزع ثالوث سوتشي، جريدة الحياة، 9 آذار 2019».

القوى التي تقف في وجه عودة السوريين

■ ليلى نصر

تقول الأمم المتحدة: إن أكثر من 1.4 مليون نازح سوري عادوا إلى منازلهم خلال عام 2018، وتقول الأطراف الروسية بأن اللاجئين في الإقليم من بينهم 1.7 مليون يرغبون بالعودة. وتقول الوقائع أن هذا الملف لا يزال واحداً من الملفات الإنسانية، ذات الاستخدام السياسي المكثف. الأمر الذي ينبئ بالكثير من الصعوبات حول حله.

6.2 ملايين سوري لا زالوا نازحين، وهؤلاء ممن خسروا منازلهم، لا يستطيعون العودة إلى مناطقهم مدمرة المنازل والمرافق والبنى التحتية... دون عمليات واسعة لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، هذا عدا عن الإجراءات التي تقيد الحركة في بعض مناطق العودة، ليمنع البعض من الدخول، ويصعب على البعض الخروج، ويبقى الوضع حتى الآن غير ميسر تماماً. والهدف المراد من إنهاء مناطق خفض التصعيد، وإعادة الحركة الطبيعية إليها غير منجز تماماً. أمام اللاجئين الكثير من العقبات الأخرى، وبالفعل فإن من المنطقي أن يرغب الكثير من السوريين بالعودة، وتحديداً الـ 5 ملايين سوري الموزعين في الإقليم متدهور الحال، كما في لبنان والأردن والعراق، وحتى في تركيا الأفضل حالاً نسبياً.

أيضاً تتطلب عودة اللاجئين رجوعهم إلى منازل وبلدات ومدن قائمة، وغير مدمرة. وتتطلب أيضاً أن يكون هؤلاء قادرين على الاستقرار في عودتهم، ليعملوا وينتجوا ويأمنوا استعادة حياتهم المستقرة في بلادهم. وعندما يكون الحديث عن ملايين، فإن هذا يتطلب عملية تعبئة بالموارد والخدمات والتأهيل... لا يمكن الحديث عنها إلا بربطها بتأمين الموارد والإمكانات اللازمة، الأمر الذي سيعتبر الخطوة الأولى في عملية إعادة الإعمار، التي ستحتاج استقرار هذه الملايين وإعادة إحيائها لمناطقها.

ولكنها تتطلب مع ذلك، أن يساهم المجتمع الدولي بالإعمار، كما ساهم بالدمار. وتتطلب أيضاً أن تُعَبَأ الموارد المحلية في الجهاز الذي يخدم الشأن العام السوري، أي: في جهاز الدولة. وكلتا المسألتين سياسية بامتياز، وتقف أمامها مصالح أطراف

وقوى سياسية دولية ومحلية. فمن جهة يضع الغرب موانع أمام تطبيع الأوضاع الإقليمية، ومساهمة دول الإقليم بالتعويض وإعادة الإعمار، ويشدد العقوبات والحصار، ويصل لإنذار هؤلاء. ومن جهة أخرى فإن القوى المحلية التي تسعى وراء مصالحها الضيقة لا تريد جهاز دولة قوي يلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً فعالاً... كان يوجه الموارد للخدمات العامة والتأهيل.

أمام عودة ملايين السوريين إلى مناطقهم، تحديات سياسية وقوى لا يستهان بها. ولكن هذه القوى تحارب الضرورة.. الضرورة التي تقول: إن حل أزمة سورية، أصبح ضرورة إقليمية ودولية ولديها قوى جدية داعمة. والأهم أن وراءها ملايين السوريين الذين ينتظرون اللحظة السياسية المناسبة للضغط ونيل حقوقهم من يحرمونهم منها.



هل التل مدينة بالاسم فقط؟



من يدخل إلى مدينة التل يعتقد نفسه وكأنه دخل قرية نائية في صحراء بعيدة مهمشة، فرغم الاكتظاظ السكاني فيها، إلا أن خدماتها وبنيتها التحتية لا تشي بأنها مدينة.

■ مراسل قاسيون

فلم تمر على مدينة التل أيام كالتلي تمر بها اليوم على مستوى الخدمات، حتى خلال أشد أيام الحرب والأزمة قسوة، ولم تشهد ترهاً على هذا المستوى كالذي نشهده الآن.

مشكلة الكهرباء

المدينة، ومنذ قدوم فصل الخريف عاد إليها التقنين بشكل كثيف، فقد كان التقنين في فصل الخريف 3 ساعات قطع مقابل 3 ساعات وصل، ووصلت في هذه الأيام إلى خمس ساعات قطع متواصل، مقابل ساعة وصل واحدة فقط، وخلال هذه الساعة تنقطع الكهرباء مرتين أو ثلاثة مرات بسبب الأعطال، والمدينة تغرق في ظلام دامس في الليل، مع العلم أن أغلب مدن ريف دمشق بقيت معدلات التقنين فيها 3 بـ 3 تقريباً، وهي قيد التحسن، وكذلك هي حال دمشق. اتجه بعض السكان لتركيب ألواح الطاقة الشمسية، والتخلي نهائياً عن كهرباء الشبكة النظامية لعدم جدواها، ولتسببها بتخريب أدواتهم المنزلية بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء، ورغم أهمية مثل هذه الحلول إلا أنها تبقى جزئية ومحدودة ولن تكون متاحة إلا للقلّة فقط بسبب تكاليفها المرتفعة. فماذا عن الغالبية الفقيرة، التي ما زالت تلجأ للبدائل التي يوفرها التجار، بطاريات وليدات وغيرها، مع الكثير من أوجه الاستغلال، وإلى متى ستبقى مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية قائمة بالنسبة إليهم؟

مشكلة المياه الكبيرة

يترافق انقطاع المياه مع انقطاع الكهرباء طبعاً، فمن دون الكهرباء لا يمكن أن تصل المياه إلى منازل المواطنين، وخاصة أن ضخ

المياه يأتي ضعيفاً جداً.

لجأ بعض السكان إلى بلدية التل للاستعانة بها من أجل تعبئة خزانات مياه منازلهم، كحل مؤقت لمشكلة نقص التزود بالمياه عبر الشبكة النظامية بسبب الكهرباء، ولكن كان الرد أن هناك قراراً صدر بمنع تعبئة المياه للمنازل بصهاريج البلدية، وأن البلدية تعبئ فقط للمؤسسات الحكومية داخل المدينة، وذلك بحسب بعض الأهالي.

ورغم مطالبة الأهالي بضخ المياه بشكل أقوى إلى منازلهم، عبر مئات من الشكاوى، إلا أن مديرية المياه في المدينة لم تستجب لأيّة شكوى، وما زالت المياه تشكل مشكلة حياتية يومية لهؤلاء.

طرق محفرة

قامت كل من مديريات البريد والهاتف والكهرباء خلال فصل الخريف بالعديد من الحفريات في أغلب شوارع المدينة من أجل إعادة تأهيل وإصلاح بعض الأعطال بهذه الشبكات، ورغم انتهاء تلك التعهدات واستكمال أعمالها الفنية، ما زالت الطرق محفرة إلى الآن، ولم تتم إعادة تمهيدتها وترتيبها بحسب ما تقتضيه أصول الأعمال والتعهدات افتراضاً. والنتيجة أنها أصبحت مغمورة بالمياه والأوساخ، وهو ما حوّلها إلى برك طينية في الشتاء، وحفر تعرقل وصول السيارات إلى بعض الأحياء، ناهيك عما تسببه من أذى على حركة المارة، وخاصة طلاب المدارس الأطفال.

الغاز متوفر في السوق السوداء فقط!

كغيرها من المدن والمناطق تعاني مدينة التل من مشكلة نقص مادة الغاز بشكل كبير، والتي تفاقمت بعدما توقفت لجان الأحياء عن توزيع الغاز فجأة دونما سبب، وما زالت

مناظر المواطنين وهم يحملون جرارهم ويجولون فيها في المدينة بحثاً عن سيارة غاز تقوم بالتوزيع في أحد الأحياء، عسى يؤمنون حاجتهم، لكن دون جدوى! وقد وصل سعر جرة الغاز إلى عشرة آلاف ليرة سورية في السوق السوداء، وهي متوافرة لمن أراد الشراء بهذا السعر، مع سؤال كبير على ألسنة الأهالي: كيف تتوفر هذه المادة في السوق السوداء ولا تتوفر بالطرق النظامية؟

المحروقات وأزمة المواصلات

نسي أهالي المدينة المحروقات كوسيلة للتدفئة بسبب عدم قدرة الكثيرين على شرائها طبعاً، ولكن المشكلة التي زادت من معاناة أهالي المدينة هي انقطاع مادة المازوت عن المدينة بشكل شبه كامل، مما أثر على جميع نواحي الحياة، وخاصة المواصلات عصب الحياة.

فقد توقفت الكثير من السرافيس العاملة على خطوط النقل عن العمل بذريعة شح المحروقات، مما زاد من معاناة المواطنين بسبب اضطرارهم للاعتماد على سيارات الأجرة التي تتقاضى 400 ليرة على كل راكب، حيث باتت تكلفة المواصلات لكل شخص بحدود ألف ليرة يومياً للوصول إلى المدينة، وهي تكلفة أكثر من مرهقة للمواطنين، وكذلك تعطلت حركة الشاحنات الكبيرة والصغيرة، وارتفعت بسبب ذلك أسعار مختلف المواد والسلع من خضروات وفواكه وخبز و... لا أحد يعلم سبب هذا الشح بالمحروقات، ولكن طوابير السرافيس والشاحنات على الكازيات تصل إلى أكثر من كيلو متر يومياً، حيث تقف الشاحنات والسيارات في رتل طويل من العاشرة ليلاً وحتى الصباح، وبعض من يستطيع أن يحصل على المحروقات يقوم ببيعها في السوق السوداء بسعر أعلى ويعود إلى منزله دون أن يعمل، وبحسب زعم أحد سائقي السرافيس فإنه يشتري ليتر المازوت بـ 300 ليرة وعمله بات خسارة في خسارة،

حتى أنه قال: لو أصبحت الأجرة 500 ليرة لكل راكب فهذه خسارة بالنسبة لنا!.

شرطة المرور والحواجز

بالمقابل، يشاهد المواطنون دوريات المرور المنتشرة على مداخل المدينة وبداخلها، لكن دون أن يلمسوا نتائج عملها المفيدة بالنسبة إليهم على مستوى المواصلات وحركة السرافيس وضبطها، فيما يشتكي سائقو السيارات الخاصة والشاحنات الصغيرة من الممارسات السلبية والتصديعية لبعض عناصر المرور.

وبرغم كثرة الحديث عن إزالة الحواجز تبعاً من داخل العاصمة ومن مداخلها، كما غيرها من المدن الأخرى، إلا أن الحواجز على طريق التل ما زالت موجودة كما هي، مع الازدحام الدائم عليها، والذي يصل الانتظار في بعض الأحيان إلى أكثر من نصف ساعة على كل منها. فمن مدينة التل إلى حي برزة توجد ثلاثة حواجز، كل منها دائم الازدحام ويستهلك الوقت والجهد، مع العلم أن الأسباب التي دعت إلى تخفيض أعداد الحواجز وصولاً إلى إزالتها في دمشق ومداخلها وبعض مدن الريف لا يمكن أن تعتبر مدينة التل استثناء منها.

ظواهر سلبية تنفشي

ظاهرة سلبية جديدة ناشئة لم يعتد عليها أهالي المدينة، وهي زيادة حالات السرقة والسطو، فلا يمر يوم دون سماع قصة جديدة عن سرقة منزل أو محل في المدينة، أو حتى سرقة السيارات، كظاهرة بدأت تنتشر في المدينة بشكل مخيف، عدا عن انتشار بعض الظواهر السلبية الأخرى، مثل: تعاطي المخدرات والحشيش في أوساط الشباب.

وبحسب بعض الأهالي، فإن انتشار السلاح بأيدي البعض بعيداً عن عين الرقابة والمتابعة، مع زيادة معدلات الفقر والبطالة وتردي الوضع المعيشي، تعتبر مقدمات لتفشي كل الظواهر السلبية في المجتمع.

المهجرات في بلدة حرجلة.. احتياجات وهموم



استقبلت بلدة حرجلة في ريف دمشق أعداداً كبيرة من النازحين المهجرين من بيوتهم خلال سنوات الحرب والأزمة، سواء داخل البلدة أو في مراكز الإيواء التي تم تجهيزها لهذه الغاية داخل البلدة وفي محيطها.

■ مراسل قاسيون

خلال الفترات القريبة الماضية عاد الكثير من هؤلاء النازحين إلى بلداتهم، وإلى ما تبقى من بيوتهم في المناطق التي تمت استعادة السيطرة عليها، ولم يبق من هؤلاء النازحين في بلدة حرجلة إلا تلك القلة الذين تقطعت بهم سبل العودة إلى بلداتهم وبيوتهم لأسباب عديدة لسنا بوارد ذكرها هنا، لكن ما يجمع هؤلاء الآن لم يعد النزوح والتهجير فقط، بل الفاقة والعوز، والتعامل التمييزي معهم، أحياناً على مستوى المساعدات والإعانات المتوفرة.

شهادة والم

تقول إحدى المهجرات في البلدة، وهي أرملة لديها بعض الأطفال الأيتام: سجلت اسمي في جمعية الأرامل في البلدة، وقد حصلت على بطاقة من الجمعية من أجل استلام المساعدات والإعانات المقدمة عن طريقها كوسيط بين الجهات المانحة والمحتاجين للمساعدة، وهذه الجمعية لم تقتصر على تسجيل أرامل المهجرين، بل للأرامل من أهل البلدة أيضاً، وعندما تأتي المساعدات يتم توزيع هذه المساعدات علينا كأرامل، مع أولوية الأرامل من أهل البلدة، بحسب نوعية الإعانات وكميتها، مع وجود بعض التمييز بيننا على مستوى الكميات الموزعة ونوعيتها أحياناً.

تضيف الأرملة: في بعض الأحيان تكون هناك مستحقات نقدية للتوزيع كمساعدة للمحتاجين تصل للجمعية من أجل توزيعها، لكن ما يلتفت النظر هو حرمان الأرامل من

انخفاض في الإعانات وتمييز

هؤلاء المتبقون بغالبيتهم نساء وأطفال، أرامل وأيتام، وأعدادهم تعتبر ضئيلة جداً بالمقارنة مع الأعداد التي كانت موجودة سابقاً، وبرغم قلة عددهم لم تعد تصلهم المساعدات والإعانات كما كانت سابقاً، نوعاً وكماً، حيث انخفضت تلك المساعدات بشكل كبير، ولعل ذلك بسبب تخفيض الإعانات المقدمة من قبل الجهات المانحة والمنظمات المعنية بهذا الشأن، وهو أمر مدرك من قبل هؤلاء، لكن ذلك لا ينفي بحال من الأحوال استمرار حاجتهم للكثير من مقومات الحياة ومستلزماتها.

لكن ما يحز بنفس هؤلاء المهجرين هو ما يتعرضون له من معاملة تمييزية في بعض الأحيان من قبل بعض القائمين على توزيع الإعانات والمساعدات على قتلها.

المأساوي بالقول: «نحننا بالصيف حريق والشتا غريق... في خلق أيتام أطفال بحاجة.. نحننا بحاجة الورقة».

التأكيد على الرقابة والضبط

لن ندخل هنا في صلب عمل الجمعيات وآليات توزيع المساعدات التي تردها على المحتاجين، بما لها وما عليها من ملاحظات وشكاوى، وما يعترى نشاطها من أوجه فساد في بعض الأحيان، فقد تم تغطية ذلك في الكثير من وسائل الإعلام سابقاً، وكذلك جرى الحديث عن هذه الجوانب من قبل بعض المسؤولين والمعنيين أيضاً، لكن ذلك لا يمنع من إعادة التأكيد على ضرورة مراقبة وضبط عمل هذه الجمعيات والقائمين على عمليات توزيع الإعانات والمساعدات كي تصل للمحتاجين إليها فعلاً، دون تمييز أو إقصاء لأحد من هؤلاء وفقاً لأي اعتبار.

المهجرات من هذه المستحقات النقدية، وحصر توزيعها على الأرامل من أهل البلدة فقط، وقد تكررت تلك الحادثة من قبل المسؤولين عن عمليات التوزيع. لم تنف هذه السيدة حاجة أرامل أهل البلدة للمساعدة، فهؤلاء وضعهن سيئ أيضاً، خاصة في ظل الظروف المعيشية القاسية على الجميع، لكن بالمقابل تقول بأنها كما غيرها من الأرامل المهجرات، أيضاً بحاجة ماسة لكل نوع من أنواع المساعدات بما في ذلك النقدية منها، خاصة وأن لدينا أيتام لهم الكثير من الاحتياجات، ولا ميل لنا بالمقارنة مع أرامل البلدة اللواتي يعيشن في بيوتهن وبين ذويهم وأقربائهم، حيث اعتبرت منع المستحقات النقدية عنهن فيه نوع من الظلم والمعاملة التمييزية، التي استهجنها حتى بعض أهالي البلدة أنفسهم، بما فيهم بعض الأرامل من أبناء البلدة. وتختتم هذه السيدة حديثها مختصرة واقعة

ما يحز بنفس هؤلاء المهجرين هو ما يتعرضون له من معاملة تمييزية في بعض الأحيان من قبل بعض القائمين على توزيع الإعانات والمساعدات على قتلها

البوكمال.. مشكلة كهربائية مزمنة



■ مراسل قاسيون

أهالي مدينة البوكمال يقولون: إن تغذية الميادين والعشارة تتم من خلال محطة التثيم، وكذلك كانت حال مدينتهم، ويتساءلون: ما معنى عدم إيصال الطاقة الكهربائية عبر الشبكة النظامية إلى البوكمال؟

ضرورة اقتصادية واعتبارات أمنية

أهالي المدينة يتزايد عددهم يوماً بعد آخر، وهؤلاء بحاجة للتزود بالطاقة الكهربائية كحق، حالهم بذلك كحال بقية المواطنين في المدن الأخرى، علماً أن أعداد الأهالي الموجودين في مدينة البوكمال يعتبر أكبر من الموجودين في الميادين أو في العشارة، ولا يعرف هؤلاء لماذا ما زالوا محرومين من الطاقة الكهربائية حتى الآن؟! بالمقابل، فإن المدينة تعتبر سوقاً

لا تبعد البوكمال عن مدينة الميادين أكثر من ستين كيلو متراً، وعن العشارة خمسة وأربعين كيلو متراً، ومع ذلك فإن الطاقة الكهربائية وصلت وأثارت الميادين والعشارة، لكنها لم تصل إلى مدينة البوكمال!.

التيار الكهربائي بالتعاون مع شركة الكهرباء إلى مدينة البوكمال، أسوة بمدن المحافظة الأخرى؟ أم أن «التطنيش» والكيل بمكيالين سيستمر بتسييد الموقف، وكأنهم منسيون على مستوى خارطة عمل قطاع الطاقة الكهربائية؟.

وفي الغرض ولو مؤقتاً، إضافة إلى وجود محولة المانية في محطة البوكمال بقدرة 20 ميغا واط، وهي صالحة ولم تصب بأذى، بحسب الأهالي، الذين يتساءلون أيضاً: هل سيقوم المنيون في مؤسسة نقل الطاقة بتأهيل هذا الخط وإعادة

الشبكة لنقل الطاقة الواصل من محطة التثيم إلى الميادين لا يفي بالغرض من الناحية الفنية بحال استكمال إيصاله إلى البوكمال، وهؤلاء يقولون: أن هناك الخط القديم الواصل بين الميادين والبوكمال، والذي يرون بأنه يكفي

تجارياً كبيراً ومزدحم، حيث يتسوق منها أهالي الميادين والعشارة ويؤمنون الكثير من النشاط التجاري الاقتصادي بحاجة للطاقة الكهربائية من أجل استمرار عمله، ناهيك عن ضرورتها الحياتية اليومية لأهالي المدينة. أما القضية الأخرى التي يقف عندها الأهالي فهي: أن مدينة البوكمال هي منطقة حدودية محاذية للعراق، ويتربص بها خطر عودة وتسلي الدواعش إليها من الضفة اليمنى لنهر الفرات ومن العراق والصحراء العراقية، وهو ما يخشاه الأهالي هناك، لذلك فإن إنارة المدينة ومحيطها له اعتبارات أمنية هامة بالنسبة للأهالي.

حجج وذرائع غير مقنعة

قليل، بحسب ما وصل لأسماع بعض أهالي البوكمال، بأن خط

السيدة زينب.. مشكلات وحلول مستعجلة



استكمالاً لما نشرته جريدة قاسيون حول واقع المعيقات الهامة أمام عودة المدنيين إلى السيدة زينب، وذلك بتاريخ 2019/2/24 في العدد /902/.

■ مراسل قاسيون

تتابع الصحيفة التطورات الميدانية فيما يتعلق بعمل ورشات تأهيل التيار الكهربائي في منطقة حبيزة - تجمع النازحين « شارع فايز المنصور - شارع علي الوحش - الحارة الشمالية» إضافة إلى معاناة سائقي السرافيس على خط السيدة زينب فيما يتعلق بمادة المازوت.

الكهرباء.. مواطن ومسؤول

انطلاقاً من الشكاوى التي وصلت إلى الجريدة والتي ما زالت مستمرة، قامت الصحيفة بنقل تلك الشكاوى الهامة للمواطنين حول الكهرباء إلى الجهات المعنية، وبناءً عليه تحدث رئيس قسم الكهرباء في السيدة زينب إلى الصحيفة بما يلي:

«لقد تم تركيب 36 محولة من أصل 39 محولة في منطقة الحسينية، و21 محولة في منطقة النيابية من أصل 24 محولة، هذا خلال ثلاث سنوات. أما بالنسبة لمنطقة حبيزة تجمع النازحين فقد تم تركيب 21 محولة منذ قرار العودة من أصل 71 محولة، أي: أننا بحاجة إلى حوالي 50 محولة حتى تعود الكهرباء من خلال عدد المحولات إلى واقعها الطبيعي». وأضاف: «نحن بحاجة ماسة لتزويدنا بالكابلات والأسلاك والمحولات اللازمة للمنطقة، فبقدر ما تتوفر يكون ذلك لصالح تسريع عودة الأهالي، خاصة هناك الكثير من الأهالي لديهم الموافقات الأمنية ولكنهم لا يستطيعون العودة بسبب انعدام أهم مقومات الحياة، وهي الكهرباء، بالإضافة إلى

وجود مشكلة المياه، وكذلك الانقراض والركام في الشوارع الضيقة».

ولدى السؤال عن واقع التقنين، أجاب أحد المواطنين: «إن عملية التقنين على الشبكة من قبل الأهالي يتحملها قسم الطوارئ، لأنهم يقومون بتشغيل خزان واحد وهذا لا يجوز، كما في خزان سوق الخضرة وخزان المطبعة في شارع الحبيزة المتجاورين». وبضيف هذا المواطن: «من الأفضل تشغيل الخزائين حتى لا يتم الضغط والعبء على خزان واحد» حسب رأيه.

أما حسب رئيس القسم، فإن السبب في استمرار الانقطاع التيار الكهربائي في فترة التقنين سببه: «عدم وجود وعي من المواطنين مما يؤدي لانصهار الكابلات وحرق الأسلاك».

حول مادة المازوت والغاز

من الاستطلاعات، تبين أن الأهالي يقومون بتأمين مادة المازوت، وخاصة أصحاب المهن الضرورية، من السوق السوداء، وسعر اللتر الواحد يتراوح «500-550 ل.س» وبصعوبة. وما ينطبق على مادة المازوت ينطبق كذلك الأمر على مادة الغاز، حيث يصل سعر الأسطوانة في السيدة زينب حسب بعض المواطنين إلى 8000 ل.س/ إن وجداً وبالسعر النظامي لا توجد إلا لأصحاب المحسوبيات والواسطات.

معاناة سائقي السرافيس

تحدث أحد المواطنين «السائقين» للصحيفة: «إنني منذ الساعة 6 صباحاً انتظر يومياً

والجدير بالذكر، يبلغ عدد سرافيس السيدة زينب- حسينية حوالي 700 سرفيس/. ومن المعاناة الأخرى أمام السائقين هي: وجود المسافة الكبيرة على طريق المطار، التي تزيد من طول المسافة والزمن، لذلك يطالبون بضرورة فتح طريق /ببيل- السيدة زينب/ لحل مشكلة المسافة والزمن واختصارها، حسب رأي هؤلاء السائقين، المؤيد من قبل غالبية المواطنين.

وحتى الساعة 11:30 ظهرًا من أجل الحصول على 40 لتر مازوت للسرفيس، وكل ذلك من أجل أن تعمل لتأمين حاجة الأسرة وهكذا تسير الأمور، وهذه المعاناة بدأت تتشكل منذ شهرين تقريباً». والسبب في هذا الضغط حسب رأي هذا المواطن هو: «وجود كازية واحدة فقط- كازية النضال»، والسبب الآخر حسب بعض السائقين هو: «تحويل كل سرافيس الغوطة نحو هذه الكازية».

شكوى برسم التعليم العالي وجامعة تشرين



■ قاسيون

إلى من يهيمه الأمر.. وزارة التعليم العالي تقضي معيدي تشرين فقط! وزارة التعليم العالي ترفض ترشيح معيدي جامعة تشرين فقط إلى المنحة المقدمة من الجانب الروسي، والسبب عدم استكمال ملفاتهم بحسب الوزارة. والمقصود بذلك تأخر صدور قرارات تعيينهم، متناسية أنها المعنية مع جامعة تشرين بإصدار هذه القرارات، وليس المعيينين بأنفسهم. «وللعلم المعيد هو الخريج الأول الحاصل على أعلى معدل في كليته واختصاصه».

وفي التفاصيل أنه في حين وردت المنحة الروسية إلى جامعة تشرين لم تكن صدرت بعد قرارات تعيين معيدي الجامعة، على خلاف باقي الجامعات السورية، بسبب الروتين وأسباب أخرى مجهولة. فتم قبول ترشيح المعيينين إلى المنحة الروسية شريطة استكمال قرارات التعيين قبل بدء المقابلات مع الجانب الروسي.

وردت إلى قاسيون شكوى حول ترشيح معيدي جامعة تشرين إلى المنحة المقدمة من الجانب الروسي لاستكمال العملية التعليمية في جامعاته حتى درجة الدكتوراه، وقد ورد فيها الكثير من التفاصيل، لذلك سنوردها كما أتت.

وبالفعل هذا ما تم، إذ إن قرارات تعيين المعيينين صدرت بأغلبها قبل الاجتماع مع اللجنة الروسية، وموعد المقابلات كان في نهاية شهر شباط..

وعند صدور جداول المقابلة من الجانب الروسي تم وضع عبارة «وزارة التعليم العالي» بالقرب من أسماء جميع معيدي الجامعات السورية المرشحين، بما فيهم معيدي تشرين، الأمر الذي يعني أن هؤلاء المرشحين معيينين أو طلاب مركز وطني للمتميزين يكتفون بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي، وأنهم غير معيين بالمقابلات بحسب ما أورد الجانب الروسي... ليصق معيدي جامعة تشرين بعد انتهاء مواعيد هذه المقابلات أن الوزارة لم تقم بترشيح أسمائهم إلى الجانب الروسي، معللة ذلك بأنها لا علم لها بأنهم معيون!! على الرغم من انقضاء ما يزيد عن الشهر على صدور قرارات التعيين المذكورة هذه، وعلى الرغم من علم الجانب الروسي بذلك عن طريق الوزارة،

وإلا لما تم إعفاؤهم من المقابلات!! وبذلك تم رفضهم فقط دوناً عن كل معيدي الجامعات السورية، الأمر الذي يضع آلاف علامات الاستفهام عن مقدرة وزارة التعليم العالي بل «العالي جداً» على قيادة عملية البحث العلمي، إن كانت عاجزة عن التنسيق مع جامعاتها، ومقبرة للمعبيين المفترض أنهم قادة

للبحث العلمي الذي تتبجح الوزارة أنه أولوية من أولوياتها. نتساءل.. كيف لم تعلم وزارة التعليم العالي بأن معيدي جامعة تشرين قد صدرت قرارات تعيينهم، وهي الجهة التي أصدرت هذه القرارات؟ سؤال برسم المعيينين.. نرجو النظر بالأمر ومعاملتنا كبقية

معيدي جامعات القطر. انتهت.. بدورنا نحيل الشكوى إلى كل من وزارة التعليم العالي وجامعة تشرين، للنظر بمضمونها وإعادة الاعتبار لمرشحي المنحة الروسية باسم جامعة تشرين من المعيينين فيها، كونه حقاً لهم كما لغيرهم من المعيينين في بقية جامعات القطر.

فيسبوكيات

احتلت مناسبة عيد المرأة العالمي فيسبوكيات هذا الأسبوع، وبرغم ذلك لم تخل تلك المناسبة من تحميلها بعض مفرزات الواقع في بعض البوستات المتداولة على سبيل المزاح والتهكم من وحي المناسبة، فقد تم تداول بوست يقول:

«مناسبة عيد المرأة.. أنباء عن توزيع زوجة ثانية على البطاقة الذكية خلال شهر آذار.. وكل عام وأنتم بخير».

وحول خبر متداول على الصفحات العامة يقول: «مقابر دمشق تعجز عن استقبال وافدين جدد، وأن مقابر دمشق وصلت إلى حد الاختناق»، كتب أحدهم بوست يقول فيه:

«الحكومة تستنجد بالقطاع الخاص لبناء المقابر هههههه.. يعني لا قادرين يوفرنا بيوت للمواطنين ولا مقابر للأموات حتى». حول تصريح رئيس مجلس مدينة حرستا على إحدى الصفحات العامة عن عدد الأهالي العائدين إلى المدينة، علق بعض المواطنين بالتالي:

«جيبو الكهرباء والمي والناس لوحدها بترجع مابدا عزيمة وخصوصاً منطقة الحداق والجسرين».

«من الضروري جداً تخديم هؤلاء المواطنين بفتح فرن للخبز.. أسوة بجيران حرستا».

خبر على إحدى الصفحات العامة يقول: «قسم كهرباء مصيف : سرقة 7/ مسافات من الشبكة الكهربائية مقطع 50 مم نحاس جوار مساكن معمل الأحذية في مدينة مصيف». وفيما يلي بعض مما ورد تعليقاً عليه:

«هي سرقة واضحة ومكشوفة وعادية، أما السرقات الكبيرة يلي عم بتناول على قوت وكرامة الشعب الزلمة يلي بيكشفها».

«ههههه والخزان الي عند الصنعة والكل كم مره نسرقو لازم يكون في دوريات بالليل».

«لو عم تجي الكهرباء طول بدون انقطاع ما كان حدا بيسترجي يسرق الأكبال».

وحول الخبر الوارد على صفحة الحكومة، والذي يقول: «تكليف جميع الوزارات إعداد مصفوفة تتضمن الأملاك القابلة للاستثمار لديها وإعداد الدراسات اللازمة لها لطرحها للاستثمار بالتشاركية مع القطاع الخاص سواء «سياحة. صناعة. تجارية. كهربائية وغيرها..» وتشكيل فريق مختص للقيام بهذه المهمة وملكية الدولة تبقى خطأ أحمر». نورد بعض التعليقات التي وردت على الصفحة:

«ايوااااا.. وخود على سمسرات وتربح من المستثمر لحتي ترسي عليه المزادة وخود على قص عملة يمين وشمال».

«شو يعني مصفوفة.. من وين بتجيبوا هالمصطلحات».

وقد كتب أحدهم بوست على صفحته الشخصية يقول فيه:

«أهم شي الاستثمار والتشاركية مع القطاع الخاص.. يعني كلمة «مصفوفة» لحالها بدا صفة.. وع الأغلب ما ح يبقى عقارات ومنشآت وأراضي للوزارات والمؤسسات بعيدة عن هالمصفوفة.. بس أعلى شي أنو بعد كل هاد يكون الختام بعبارة: «ملكية الدولة خط أحمر»..

ونختم ببوست تهكمي متداول حول بعض الأزمات اليومية التي يعيشها المواطنون يقول:

«سورية أكثر بلد صديقة للبيئة.. لا غاز.. لا مازوت.. لا بنزين.. معا نحو بيئة أفضل».

وناقل الكفر ليس بكافر

سوق السبت في ركن الدين.. المتعوس وخايب الرجا!



في سفح جبل قاسيون، في حي ركن الدين في دمشق، وعلى كتف ما تبقى من نهر يزيد، بمظهره السيئ وروائحه الكريهة، نشأ سوق شعبي، يسمى سوق السبت. هذا السوق يختلف عن الكثير من الأسواق التي نشأت مؤخراً، فالبايع فيه فقير معدم، والمشتري منه كذلك الأمر، حيث ينطبق على كليهما المثل الشعبي الذي يقول: التم المتعوس على خايب الرجا!

■ مراسل قاسيون

الأسواق الشعبية قديمة جداً، وكانت تسمى حسب الأماكن أو أيام الأسبوع، أو المهن، لكن بعض الأسواق الشعبية المعاصرة، نشأت نتيجة اتساع الفقر والحاجة والبطالة، كما الأحياء العشوائية قبل الأزمة، وبعض الأسواق نشأت نتيجة الأزمة، كأسواق التعفيش سيئة السمعة والصيت، لكن لسوق السبت في ركن الدين حكاية أخرى.

حكاية سوق السبت

لا يعرف أهالي الحي، ولا رواد السوق تاريخاً دقيقاً لنشأة السوق، فعمره من عمر الأزمة تقريباً، نتيجة التهميش المتراكم والفساد والفقر والأزمة وانعكاساتها، وهو عبارة عن بسطات ممتدة من سوق الخضار في بداية طلعة الكيكة وصولاً إلى أفراخ ابن العميد، لكن ما يميزه هو: طبيعة البائعين فيه، ورواده من المشترين، وما يعرض فيه للبيع، وحاله ربما لا يختلف عن حال نهر يزيد المأساوي الذي أقيم بجانبه.

هيك البائعين وثيابهم الرثة، وجسمهم النحيل وملامحهم تعبر عن حجم الفقر المتراكم، وغالبيتهم من المهجرين، أو ممن أرهقتهم الحياة والغلاء والفقر وحتى المرض، فمنهم العامل والموظف، ومنهم النساء الكبيرات في

السن، ومنهم الأطفال الحفاة العراة، وبعضهم يخفي وجهه عند مرور أحد يعرفه.

والمشتري كذلك من خلال ملامحه ولباسه، ومن خلال مشترياته أيضاً، تدرك حجم الفقر الذي يهيمن عليه وعلى حياته.

والبضاعة المعروضة، كالثياب المستعملة التي نال منها الزمن حصته من القم، والأحذية الكالحة التي سافت أرضيتها، وإن جرى تلميعها لتكتسب عمراً جديداً، أو المنظفات ذات الصناعة اليدوية المنزلية، التي يصنعها أصحابها ليؤمنوا ما يستطيعون من لقمة العيش، دون مذلة السؤال والشحاذة، وبسطات للأدوات المنزلية التي نادراً ما تجدها كاملة، وبعض الأدوات الكهربائية البسيطة التي لا يعرف البائع أنها تعمل أو لا تعمل، وأدوات وعدد للأعمال البسيطة في المنزل يعلوها الصدا، وكذلك أسعار البضاعة تكشف عن نوعيتها.

شهادات

أبو عادل أحد سكان الحي القدياء قال: «السوق نشأ في غفلة من الزمن، بعد الأزمة، وبضاعته وزبائنه وبائعون من لون واحد، الفقر والفقر».

أحدهم كتب على صفحته الإلكترونية بعض من مشاهداته في السوق فيقول:

«في ست صغيره عاملة بسطة جاييه برداية من بيتها، ولعبة ابنها، وقصاصة أظافر، وكم ملعقة وكم صحن بلاستيك، وكيس صغير فيه شوية زعتر، وواقفة تبضع بخجل، منظر مبكي، أنا لفت نظري كيس الزعتر، بعثقد ان اللي يجب يتساعد يدور على هي النماذج الشريفة أفضل بكثير من البروظة بالمساجد والتباهي بأنهم ما يقطعوا صلاة الصبح وما بدي كمل أكثر من هيك، سوق السبت مليان من الأسر الفقيرة المتعفة، بتفضل تبضع أغراض بيوتهم البسيطة ولا تتنسل».

أحد المشترين قال: «أنا مهجر، وليست لدي القدرة على شراء بعض الحاجات من الأسواق النظامية بسبب ارتفاع الأسعار وجشع التجار، فأشتري من هذا السوق بعض الأشياء البسيطة الضرورية للبيت، كالأدوات المنزلية، وإن كانت ليست جيدة وعمرها قصير، والمنظفات لأنها رخيصة، فالأزمة أكلت الأخضر واليابس مما نملك».

ربما يكون سوق السبت، ببائعيه ورواده وبضاعته، وحتى مكانه، صورة مصغرة ومحدودة عن الماسي المتراكمة التي تعرض لها السوريين، ليس بنتيجة الحرب والأزمة فقط، بل لما قبل سنواتها بسبب تراكم نتائج سياسات الإفكار والتهب والفساد والتهميش، والتي ما زالت مستمرة.

بحق لأي كان أن يتساءل، كيف تدور الدورة في الاقتصاد السوري... من يستهلك ما يتم إنتاجه أو استيراده أو تهريبه؟! من يستهلك وأكثر من 80% من السوريين دخولهم أقل من القدرة على تأمين الغذاء الضروري، وأكثر من 4,7 مليون منهم يحتاجون مأوى؟!

سياسة الأجور السورية.. إعادة بناء التخلّف



■ عشار محمود

عموم السوريين
من أصحاب الأجر
والعاطلين عن العمل،
لا يستهلكون،
إنهم يحصلون على
الضروري للاستمرار
بالوجود فقط... بل
ويستمررون بمستوى
من الاستهلاك لا
يسمح لهم بطول
العمر، إذ يستهلكون
من أعمارهم، حتى أن
وسطى العمر انخفض
أربع سنوات ونصف
تقريباً.

بعيداً عن الأزمات الإنسانية الناجمة عما سبق، فإنه من المفترض أن يشكل هذا الواقع «عقبة اقتصادية»! فهؤلاء الذين يشكلون نسبة تفوق الـ 80% من السوريين، يفترض أن يشكلوا جزءاً أساسياً من سوق الاستهلاك، ومصدر تحقيق الربح الكامن في البضائع والخدمات التي يقدمها قطاع الأعمال بأشكاله كافة. ولكن مع هذا فإنك تجد قطاع الأعمال السوري محتجاً على كل شيء: نقص الوقود، سوء الخدمات، التهريب، الضرائب، القوانين والخ... ولكن لا تجد أن مسألة نقص القدرة الشرائية لعموم السوريين تشكل مشكلة جدية بالنسبة لقطاع الأعمال السوري. رغم أن العالمين في السوق ودورتها يقولون: إن حركة السوق تتوقف قبل منتصف الشهر، وبالتحديد بين 11-12 الشهر.

لا أحد متضرراً من ضعف القدرة الشرائية للأجور، بل إن قطاع الأعمال السوري مستفيد منها، ومتكيف معها. إذ يمثل واقع الأجور سابقاً وحالياً جوهر السياسة الاقتصادية، سياسة أجر قائمة على أن سورية سوق عمل، وليست سوق استهلاك.

العمال السوريون رخيصو التكلفة

إذا قارنت في عام 2010 مستوى استهلاك الفرد السوري من اللحوم مثلاً، مع الأردني أو السعودي، فإن السوريين لم يؤمنوا استهلاكاً وسطياً لـ 75 غرام لحوم ضرورية يومياً، بينما يصل المعدل الوسطي في الإقليم إلى 89 غراماً يومياً. وكذلك باقي المنتجات الزراعية، إذ كان جزء كبير منها منتجات محلية للسوق الإقليمية، حيث يُصدّر الفائض، الذي قررت القدرة الشرائية للسوريين أنه فائض! لأن عموم السوريين الذين يحصلون على 25% فقط من الناتج السوري، لا يستطيعون الشراء بالمعدلات الوسطية، لأن سياسة الأجر كانت قائمة على أن العمال السوريين يحصلون على أجر قليل، ويستهلكون القليل. ولكنهم بأجرهم المنخفض يشكلون قاعدة أساسية للتكاليف المنخفضة، التي تتحول إلى أرباح في البضائع يصدرها قطاع الأعمال تهريباً أو بشكل نظامي للإقليم ولأوروبا.

قطاع أعمال تصديري متخلف

قطاع الأعمال السوري المنتج، قطاع تصديري، يجمع المنتجات الغذائية يعلبها ويشحنها إلى الخليج. يصنع صناعات تحويلية أولية، ويصدرها بطليبات للخارج. وهو يمثل بشكل أو آخر ورشة إقليمية تنتج ما يستهلكه الجوار الأوفر مالاً والأكثر استهلاكاً،



وبالتالي السياسي في سورية. ولا يمكن لسياسة من هذا النوع أن تكون جزءاً من «إعادة الإعمار»، بل إن استمرارها يعني إعادة إنتاج الأزمة، فالاقتصاد يعتمد على عيش الأغلبية في الفقر الحاد، وعملهم في ظل قطاع أعمال تصديري متخلف، لن ينتج سوى مزيد من الفقر والتراجع والغضب.

كما أن عاملاً آخر ينسب القائمين على سياسة الأجر المذكورة، أن اللحظة التي تتراجع فيها الأزمة السورية، وتتفتح فيها التساؤلات حول نموذج إعادة الإعمار، هي لحظة أزمة اقتصادية دولية، وتتجلى بوضوح في الإطار الإقليمي لقطاع الأعمال السوري، المرتبط بسوق الخليج وأوروبا... حيث لا فوائض استثمارية متاحة كما كانت لحظة الإقلاع الليبرالي في سورية في مطلع الألفية.

للمستثمرين، بل إن البعض يريد عماداً لإعادة الإعمار. حيث إن إصرار السياسات والقائمين عليها على تثبيت الأجور عند هذا المستوى، يعني دعوة المستثمرين إلى سوق واحدة: مدمرة وتحتاج إلى إعادة بناء، وبمعدلات ربح ستساهم في رفعها الأجور الهامشية التي لا تشكل شيئاً من التكلفة، مع خزان من العاطلين عن القوى العاملة.

ينسب البعض أحياناً درجة ارتباط السياسة والاقتصاد، فحتى المستثمرون ورغم لاهتمامهم للربح، يعلمون أنهم مدعوون إلى سوق عمل، محتقنة، وإن لم تستقر، فإنها تنذر بالفوضى بل حتى بعودة الإرهاب. سياسة الأجر هذه لا يمكن أن تستمر، لأن وجودها هو واحد من أساسات تآزم الوضع الاقتصادي- الاجتماعي



قطاع الأعمال
السوري كان
وما زال قائماً
على المجتمع
الشباب العامل
رخيص التكلفة
ضعيف الحماية
وهذا جوهر
سياسة الأجور
المستمرة

والأقل إنتاجاً. أما ما تبقى من قطاع الأعمال السوري فهو تجاري واحتكاري لحد بعيد، يستورد ما يضمن استهلاكه، أو «متسلب» على الخدمات العامة عالية الربح، أو ينهش من الموارد العامة فساداً، ويغسل أمواله بالعقارات والمنشآت والكماليات والسياحة التي يشتريها ويصرف عليها أصحاب الأموال من بعضهم البعض.

ولكن الأهم، أن قطاع الأعمال السوري، قائم على المجتمع الشاب العامل، رخيص التكلفة، ضعيف الحماية... وهو قطاع أولي بسيط لا يحتاج إلى مهارات وكفاءات، فيكفي العامل السوري أن يسكن ويأكل بالحدود الدنيا ليكون قادراً على المساهمة في العملية الإنتاجية المتخلفة في سورية. وحتى إن مات مبكراً فإن استبداله متاح، في سوق عمل وصلت مستويات البطالة فيها إلى 15% قبل الأزمة. ما كان قائماً قبل الأزمة، استمر خلالها، بل أصبحت سياسة الأجر أشد قسوة على العاملين.. وأصبحوا لا يحصلون على 20% من الناتج القليل الذي ينتجونه في داخل سورية، بينما الـ 80% المتبقية تذهب ربحاً.

سياسة جذب المستثمرين إلى فقرنا لن تستمر!

رغم العقوبات والحصار وكل المؤشرات التي تقول بأن المجتمع السوري يحتاج إلى «انتشال إنساني»، فإن سياسة الأجر مستمرة... مع آمال واهمة بتحولها إلى نقطة جذب

إن تغييراً جذرياً في سياسة الأجور السورية، يجب أن يكون القاعدة الأولى في عملية إعادة الإعمار، لتكون إعادة إعمار فعلاً. وهذا التغيير باتجاه زيادة حصة الأجور من الناتج، وزيادة قدرة السوريين الشرائية، يعني حكماً تغييراً في طبيعة قطاع الأعمال السوري المنتج. بما يتطلب رفع مستواه ليتجاوز المرحلة السابقة التي كان فيها ورشة تصديرية قائمة على رخص العمالة.

تغييراً يجب أن يكون قائماً على تقليص الربح القائم على شح الأجور، وزيادة الناتج القائم على رفع الكفاءة الاستثمارية. ويتطلب أن تكون الدورة الاقتصادية السورية، محلية إلى حد بعيد، فيستهلك السوريون ما ينتجونه، وينتجون ما يحتاجونه... ويدور الناتج ليوسع الاستثمار، ويزيد من قدرات ومهارات القوى العاملة السورية. فبالنهاية سورية بلد صغير من حيث الموارد والقدرات التصديرية، وزوادته الأساسية للنمو المستقبلي هي: امتلاك قوى بشرية ومجتمع شاب وحيوي، يجب أن يكون تطويره غاية ووسيلة النمو الاقتصادي، لتنتهي عقود من النمو الضعيف والمتخلف القائم على إفقار المجتمع وإثراء القلة.

النزوح والعودة السورية في 2018



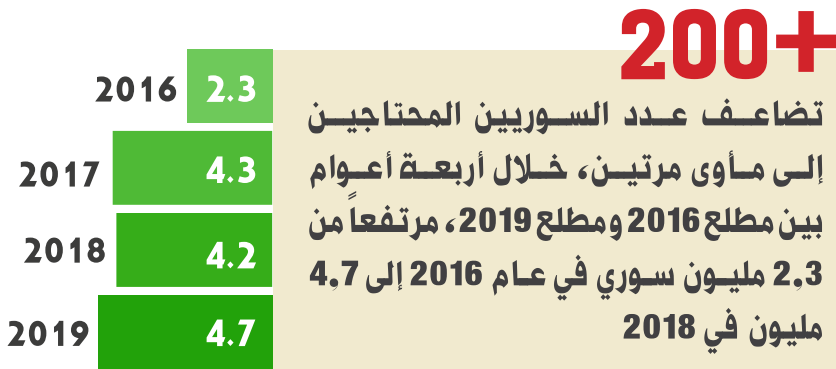
871.000

لا يقيمون في منازل، بل في مخيمات وتجمعات للنازحين



6.200.000

مواطن سوري ما زالوا نازحين داخليا في نهاية عام 2018



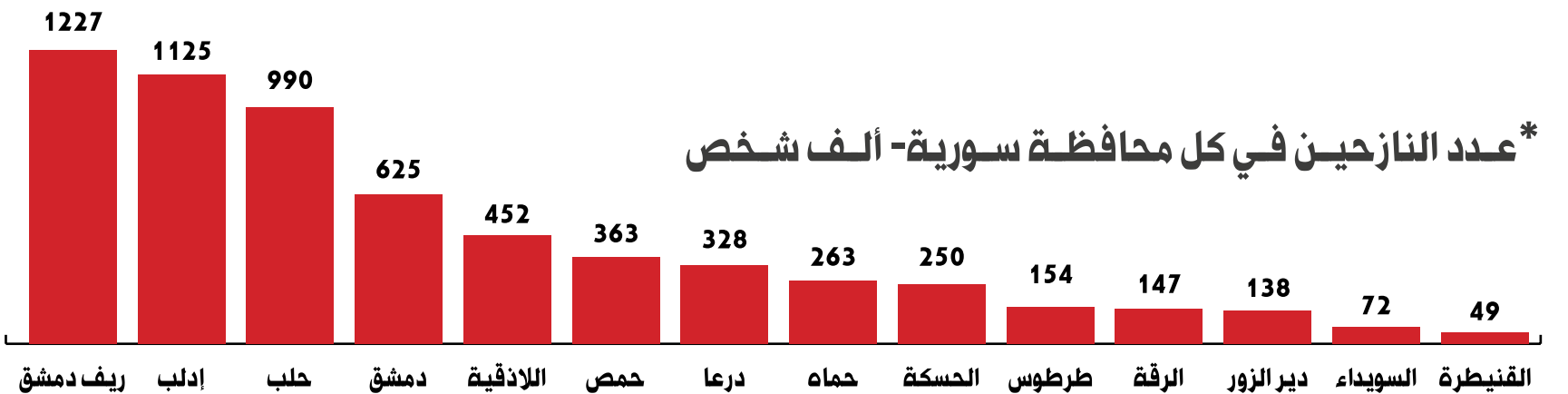
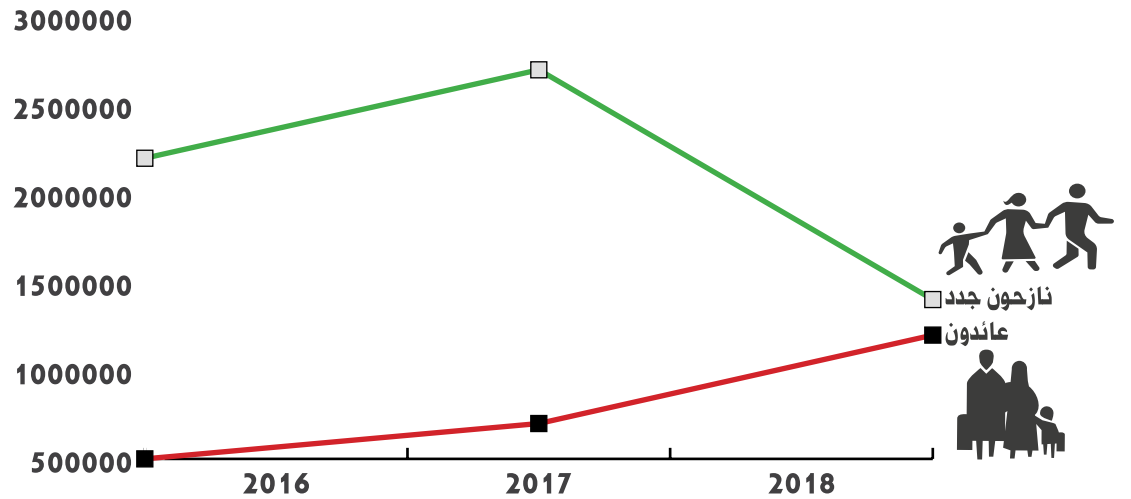
1.4 مليون

عادوا إلى منازلهم خلال عام 2018، بعدد تضاعف عن مستوى عام 2016 تقريباً

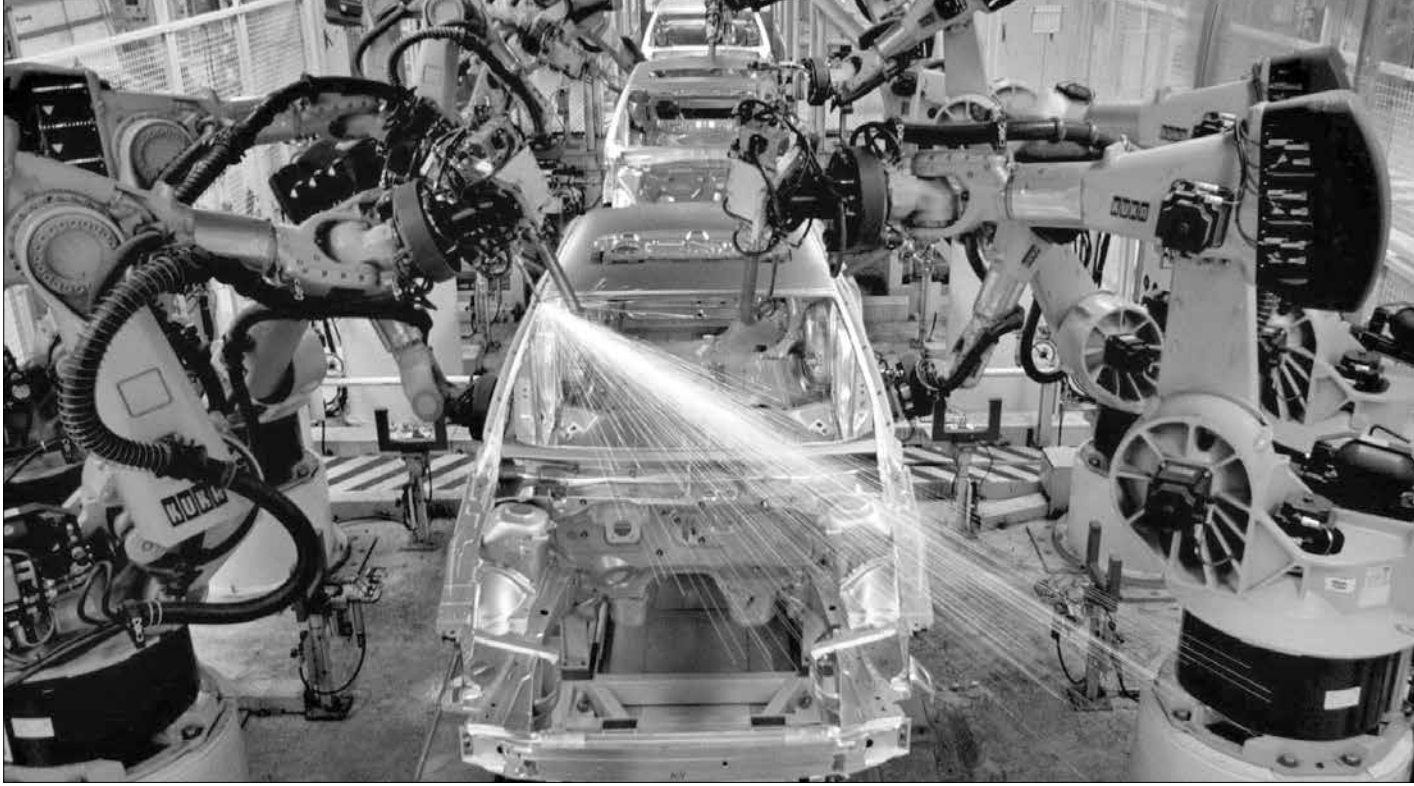
1.6 مليون

خرجوا من منازلهم في 2018، أكثر من مليون منهم غادروا إدلب وحلب وريف دمشق

شهد عام 2018 تراجعاً كبيراً في عدد النازحين الخارجين منازلهم، وارتفاعاً كبيراً في عدد النازحين العائدين إلى منازلهم، بالقياس بعامي 2016-2017



الطبيعة المتغيرة للعمل التكنولوجيا فرصة أم تحداً!



كانت عبارة: «الآلات قادمة لأخذ وظائفنا مبعث القلق لمئات السنين، على الأقل منذ تصنيع النسيج في أوائل القرن الثامن عشر... ويقضي الإنسان الآلي اليوم على العديد من الوظائف متدنية المهارات، ولكن بالمقابل من المهم أن نفهم أن العديد من الأطفال الذين يدرسون في المرحلة الابتدائية اليوم سيعملون حين يكبرون في وظائف غير موجودة حالياً».

قاسيون

هذا ما ورد في مقدمة تقرير التنمية العالمية لعام 2019، والذي كان موضوعه «الطبيعة المتغيرة للعمل» والصادر عن مجموعة البنك الدولي. التقرير الذي يبحث في ظرف تغير المستوى التكنولوجي والمهاري لطبيعة العمل اليوم، والتحديات التي يضعها أمام المجتمعات، نستعرض بعضاً من أهم ما ورد في محاوره.

التكنولوجيا تؤثر على الوظائف وهذه مسألة مؤكدة، ولكن الجدل يدور حول حدود هذا التأثير، ففي بعض القطاعات تلح الروبوتات محل العمال، وفي أخرى تحسن من إنتاجيتهم، بينما تخلق التكنولوجيا فرص عمل في قطاعات أخرى. ولكن الأساس: أن التكنولوجيا تغير هيكل الطلب على العمل، والمهارات المطلوبة.

خسارة وظائف كثيرة وخلق أخرى نوعية

ازدادت منذ عام 2001، نسبة العمالة في الوظائف التي تحتاج إلى قدر كبير من المهارات الإدراكية والمعرفية السلوكية من 19% إلى 23% في بلدان الأسواق الناشئة، ومن 33% إلى 41% في البلدان المتقدمة. تشير التقديرات إلى أن التغيرات التكنولوجية التي تلح محل العمل الروتيني خلقت أكثر من 23 مليون وظيفة في مختلف أنحاء أوروبا بين عامي 1999-2016، وما يقرب نصف الزيادة الإجمالية في حجم العمالة في الفترة ذاتها. ولكن هل كان هذا الرقم معادلاً أو قريباً من الوظائف التي تمت خسارتها بفعل التكنولوجيا؟ لا توجد إجابة مؤكدة. حتى أن التقديرات لحجم الوظائف التي ستستبدلها

الممكنة الأوسع في المستقبل، تتراوح بين أرقام واسعة، ففي الولايات المتحدة يتوقع أن 7% من الوظائف ستنتهي بفعل الأتمتة، بينما يرفع آخرون التوقعات إلى 47%، وكذلك في دول أخرى عبر العالم.

ولكن الأساس: أن طبيعة المهارات المطلوبة تختلف، حيث يزداد الطلب على المهارات المعرفية العامة، مثل: التفكير النقدي، والمهارات السلوكية الاجتماعية التي تعزز العمل الجماعي، مع المعرفة التقنية المطلوبة، والقدرة على حل المشكلات، ومواصفات شخصية، مثل: المثابرة والتعاون والتعاطف. إن تحديات حجم العمالة التي يمكن فقدانها مع تطور التكنولوجيا، وتحديات نوع العمالة المطلوبة.. هي تحديات تتناقض بحدّة مع واقع العمل اليوم.

إذا ما كنا نتحدث عن احتمالات فقدان 47% من الوظائف بفعل الأتمتة، ينبغي التفكير بمستوى التوظيف المطلوب لتعويض هذه الخسائر، ومن سيُشغل هؤلاء أصحاب المهارات الأقل، ومن سيؤمّن لهم الحماية؟

لا يوجد تقدير دقيق
لعدد الوظائف التي
ستتم خسارتها
بفعل الأتمتة في
الولايات المتحدة
فقد تكون 7% وقد
تصل إلى 47%

العمال. ويركّب المؤشر من مؤشرات موت الأطفال دون سن الخامسة، وسنوات الدراسة المتوقعة للطفل ودرجات الاختبار، وسنوات التعليم المعدلة حسب الجودة، ومؤشرات صحية، مثل: نسبة الأطفال المتقزمين، ومعدل بقاء البالغين.

حيث تسجل دول الشرق الآسيوي: سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان أعلى المؤشرات، لتليها دول اسكندنافية وأستراليا، وبالمقابل فإن الدول الإفريقية تشكل آخر السلسلة، بينما تأتي مصر والجزائر ولبنان في منتصفها تقريباً.

يشير التقرير إلى أن مواجهة تحديات تغير طبيعة العمل، تتطلب تغيير العقد الاجتماعي، وتتطلب أن تقوم الحكومات بوظيفة حماية اجتماعية أوسع. حيث يتوقع أنه من المفترض أن تزداد مخصصات الحماية الاجتماعية لتشكّل نسبة 6-8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بمثابة تكاليف الاستثمارات في رأس المال البشري، والحماية الاجتماعية الأساسية.

ومن سيؤمّن المهارات اللازمة للعمال المهرة المطلوبين؟! لا يطرح التقرير الأسئلة بهذا الشكل، ولكنه يتلمس هذه المفارقات، ففي عالم اليوم، حوالي ملياري شخص يعملون في القطاع غير الرسمي، حيث المستوى التكنولوجي المنخفض، أو دون أي مستوى تكنولوجي. وأربعة أشخاص من كل خمسة في البلدان النامية لم يعرفوا قط ما يعنيه العيش في ظل حماية اجتماعية، من وظيفة مستقرة، وشبكات أمان اجتماعي، حيث إن 80% من سكان العالم النامي لا يتلقون أية مساعدة اجتماعية، وهذا الواقع يتناقض بحدّة مع متطلبات المهارات اللازمة لتكنولوجيا العصر الجديد.

الحماية الاجتماعية 6-8% من الناتج
يدق التقرير ما يشبه ناقوس خطر، إذ يربط وظائف العصر الجديد، بمستويات التعليم والصحة، في مؤشر يصيغه لرأس المال البشري، ليقيس إنتاجية الجيل القادم من

Tik Tok الصيني سباق التطبيقات

ولكن التوسع إلى الخارج قد تغير منذ عام 2018، عندما شهد أول تطبيق صيني مشابه لتطبيق إنستغرام، توسعاً عالمياً، حتى أنه أصبح شائعاً في الولايات المتحدة.

يدور الحديث هنا عن تطبيق Tik Tok الذي سجل في شهر 10-2018، نسبة 30% من التطبيقات المنزلة على أجهزة الأيفون في الولايات المتحدة، ليسبق تطبيق إنستغرام التابع لفيسبوك، ويوتيوب التابع لغوغل. وفي نهاية العام سجل التطبيق رقم 6 عالمياً، في تصنيف غوغل لتطبيقات أنظمة الأندرويد موبايل. يقدر عدد مستخدمي Tik Tok عبر العالم بما يزيد عن نصف مليار، 400 مليون في الصين، و80 مليون في الولايات المتحدة، وحوالي 120 مليون في بقية مناطق العالم. وقد سجلت هذه الأعداد خارج الصين، بعد مرور عام على نشر التطبيق عالمياً في 2017. يذكر، أن التطبيقات تعتبر من أهم أدوات جمع البيانات عالمياً، البيانات التي أصبحت واحداً من أهم مدخلات السوق العالمية الجديدة، وأكثرها جدلية حول موضوع خصوصية المستخدمين.

طورت شركات
التكنولوجيا
الصينية، عدداً
من مواقع التواصل
الاجتماعي خلال
السنوات القليلة
الماضية. بعضها
شائع جداً في الصين،
بينما يفشل في
الجذب خارج البلاد.



هل ستبقى ملكيات الدولة خطأ أحمر؟



صدر مؤخراً قرار حكومي حول أملاك الوزارات من أجل سبرها لطرحتها للاستثمار بالتشاركية مع القطاع الخاص، فقد ورد على صفحة رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2018/3/3 ما يلي: «تكليف جميع الوزارات إعداد مصفوفة تتضمن الأملاك القابلة للاستثمار لديها، وإعداد الدراسات اللازمة لها لطرحتها للاستثمار بالتشاركية مع القطاع الخاص سواء «سياحة، صناعة، تجارية، كهربائية وغيرها...» وتشكيل فريق مختص للقيام بهذه المهمة وملكية الدولة تبقى خطأ أحمر».

استثناء، مع صبغة فيها نوع من الاستعجال.

الحكومة مستعجلة

القراران المتلاحقان أعلاه، وبهامش زمني لا يتعدى الأسبوع فقط، يشيان وكأن الحكومة على عجلة من أمرها بشأن إعادة النظر بالأملاك التي بحوزة الوزارات والجهات الحكومية التابعة لها، من مبانٍ وعقارات وأراضٍ وغيرها، وذلك من باب، وتحت اسم وعنوان، الاستثمار والجدوى الاقتصادية. القراران أعلاه صغيران بحجمهما من حيث الصياغة المختصرة والمسبوبة، لكنهما كبيران بمفاعيلهما ونتائجهما «الاستثمارية» وفقاً للتبويبات الحكومية أعلاه.

فالملكيات التي بحوزة الوزارات والجهات الحكومية التابعة لها كبيرة، وكبيرة جداً، وهي متنوعة بتنوع التسميات التي تطلق على الملكيات وفقاً للمعروف والمألوف، ووفقاً لمفهوم الحيابة والملكية ومفرداتها بحسب القوانين المعمول بها، ولعل القوائم المطلوب إعدادها «كمصفوفة» وفقاً للمفردة المعتمدة حكومياً، مع إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لكل منها، تتطلب الكثير من الوقت والجهد من قبل الجهات العامة، وربما لذلك، ومن باب الاستعجال الحكومي تم التأكيد على مضمون القرار مرتين متتاليتين من أجل الوصول للغاية المنشودة المتمثلة بوضعها بالاستثمار من قبل القطاع الخاص، بغض النظر عما ورد من تسميات مختلفة لجوهر هذا الاستثمار.

من القطاعات السيادية إلى الملكية الخشبية من التعميم والتوسع المطلوب رسمياً وفقاً لمضمون القرارين أعلاه، ليس

الموضوع لم يقف عند حدود قرار التكليف أعلاه، فقد تبعه قرار آخر بنفس المضمون بعد أسبوع واحد فقط، ففي الجلسة التي عقدت بتاريخ 2019/3/9، وبحسب ما ورد على موقع الحكومة الرسمي: «كلف مجلس الوزراء، الوزراء، إعداد قائمة بالمشاريع والفرص الاستثمارية المتوفرة لديهم، ولا سيما المباني التابعة لوزاراتهم والجهات التابعة لها، وتكليف من يلزم للبدء بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والقانونية المطلوبة لهذه المشاريع والفرص، وذلك تمهيداً لطرحتها للاستثمار وفقاً لمختلف الصيغ الممكنة «الاستثمار المباشر من قبل القطاع الخاص من خلال هيئة الاستثمار - استثمارات مشتركة - التشاركية مع القطاع الخاص وغيرها».

الجديد هو التعميم والتوسع

بداية لا بد من القول: إن طرح بعض ملكيات الدولة للاستثمار من قبل القطاع الخاص، بمسمياته وقطاعاته المختلفة، ليس جديداً، فالكثير من هذه الملكيات سبق وأن وضعت بالاستثمار لصالح القطاع الخاص وفقاً لصيغ تعاقدية مختلفة، والكثير من الوزارات والجهات التابعة لها خاضت بهذه الآلية من الاستثمارات مع القطاع الخاص، فقد كانت السياسات الليبرالية المعتمدة حكومياً منذ عقود بوابة مشرعة أمام هذه الأنماط من الاستثمارات، وبما يحقق مصالح القطاع الخاص من الناحية العملية، طبعاً مع الكثير من الإعفاءات والمزايا المقنونة لصالحه أيضاً. لكن لعل الجديد الآن هو مساعي تعميم الاستثمارات الخاصة مع توسيعها لتشمل جميع ملكيات الدولة، وبجميع قطاعاتها دون

النظر عن كون الشريك الخاص محلياً أو أجنبياً، وغيرها من التبويبات الأخرى الكثيرة، طبعاً مع مزايا إضافية أيضاً. فإذا كانت السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة قد أجازت للقطاع الخاص التغول ليعمل في كافة القطاعات المتاحة، بما فيها القطاعات السيادية، فإن التوجه الحالي ربما سيطيح بملكيات الدولة والملكيات العامة أيضاً تباعاً ورويداً، تحت مسمى الجدوى الاقتصادية والاستثمار. بعبارة أكثر وضوحاً، إن القطاع الخاص، وبغض النظر عن جنسيته، على ما يبدو لم يعد مكتفياً بالسيطرة على القطاعات الاقتصادية الهامة في البلد، بل سينتقل للاستحواذ على ملكيات الدولة أيضاً. فالخط الأحمر الذي يجري الحديث عنه سبق وأن تم تغيير لونه، ولا ندري إلى أين يمكن أن تصل الأمور في ظل الاستمرار بنفس السياسات الليبرالية المفرطة حتى بالسيادة.

فكرة الاستثمار مع القطاع الخاص بحد ذاتها، بل ما يمكن أن تصل إليه بالنتيجة على مستوى صيانة الملكيات نفسها، بغض النظر عن التأكيد الذي ورد من خلال عبارة «ملكية الدولة تبقى خطأ أحمر». فالعقود التي يمكن أن تبرم مع القطاع الخاص بغايات استثمارية قد تطول لعقود طويلة، طبعاً مع إمكانية تمديدتها، وذلك وفقاً للكثير من الصيغ والنصوص القانونية المعتمدة، وبحسب نوعية المشاريع، وكل تلك الصيغ كانت بهدف أساس هو: صيانة حقوق المستثمرين من القطاع الخاص، مع الكثير من الإعفاءات والمزايا، وهذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل لا يختلف من حيث النتيجة والمال عن الحيابة والملكية. لكن قانون التشاركية له شأن آخر بهذا المنحى، وخاصة على مستوى الملكيات. فقد أجاز القانون نقل الملكيات، كما أجاز طرح أسهم المشاريع للتداول والاكتتاب، وبغض

الجديد هو مساعي تعميم الاستثمارات الخاصة مع توسيعها لتشمل جميع ملكيات الدولة وبجميع قطاعاتها دون استثناء مع صبغة فيها نوع من الاستعجال



فالغاية بالنسبة إليهم أولاً وأخيراً هي: وصول الكمية الكافية من المحروقات بالسعر المقبول من أجل تشغيل منشاتهم. أما ما يخشاه هؤلاء فهو: أن يتم استغلال حاجتهم مجدداً من قبل هؤلاء بعض المحظيين حكومياً، سواء على مستوى الكميات المطلوبة، أو على مستوى الأسعار المطلوبة، خاصة في ظل ذرائع الحصار والرسوم وتأمين الطرق، وغيرها من الذرائع الكثيرة الأخرى، التي تعتبر مقدمة لرفع السعر وتقيين المادة عليهم، وبذلك لن يكونوا أرحم من تجار السوق السوداء.

في المقابل، لم يخف هؤلاء ظنونهم بأن الموافقات أعلاه، برغم تعميمها، لن يعمل بها إلا للبعض، الذين ربما سبق وأن أجروا عمليات الاتفاقات والتعاقد مع الموردين الخارجيين، وربما نواقلهم شارفت على الوصول إلى الحدود السورية. فمثل هذه الأمور تجري عادة، بحسب أحد الصناعيين، حيث قال: إن بعض القرارات الحكومية تصدر أصلاً كي يستفيد منها البعض المحظي فقط، فرب ضارة نافعة، بحسب قوله. وبرغم ذلك فإن الصناعيين غير منزعين،

مع السلع والمنتجات الشبيهة في الأسواق، بغض النظر عن مصدرها ومنشئها. وبالتالي، فإن تأمين هذه المواد عبر الاستيراد المباشر من قبل بعض الصناعيين وغرف التجارة والصناعة قد يكون حلاً مؤقتاً لمشكلة هؤلاء وتدابيراتها على العملية الإنتاجية في منشاتهم ومعاملهم، وذلك ريثما تعاود الدولة تأمينها لهم مجدداً.

الموافقة معمة لكنها للبعض

بعض الصناعيين استبشروا خيراً بمضمون الموافقة أعلاه، حيث قالوا: إنها قد توفر المادتين المطلوبتين لتشغيل منشاتهم بسعر مقبول وبشكل نظامي، لكنهم بالمقابل لن يغامروا ويقوموا بأنفسهم بعملية الاستيراد تلك، حيث قال أحدهم: إن إجراءات الاتفاق والتعاقد مع الموردين الخارجيين، وصولاً بالنهاية لوصول المواد إلى الداخل السوري، تتطلب من الناحية العملية فترة أطول من المهلة المحدودة المقيدة بثلاثة أشهر.

استيراد المازوت.. الضارة والنافعة حكومياً؟

■ مراسل كاسيون

وبرغم استقبال الصناعيين لمضمون هذه الموافقة بالكثير من الارتياح، لكنهم توقفوا عند المهلة الموضوعية لاستكمال عملية الاستيراد، والمحددة بمدة ثلاثة أشهر فقط.

حل مؤقت وضروري

لا شك أن الموافقات أعلاه هامة وضرورية للصناعة والصناعيين، في ظل واقع شح المحروقات، فقد أثر هذا الشح سلباً وبشكل مباشر على العملية الإنتاجية في المنشآت والمعامل، كما أدى الاضطرار لتأمين بعضها من السوق السوداء إلى زيادة التكاليف على الصناعيين بسبب ارتفاع السعر في السوق السوداء، وبسبب عدم توفر الكميات المطلوبة بالوقت المطلوب، ما يؤدي بكثير من الأحيان لتوقف العمل في منشاتهم، وبالتالي زيادة التكاليف على منتجاتهم وأسعارها، الأمر الذي يحد من التنافسية

وافقت الحكومة مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح لغرف التجارة والصناعة المشتركة باستيراد مادتي الفيول والمازوت براً وبحراً للصناعيين فقط، ولمدة ثلاثة أشهر، وذلك استكمالاً لقرار سابق يتضمن السماح لغرف الصناعة والصناعيين باستيراد هذه المواد ولنفس المدة، ووفقاً لنفس الشروط والضوابط.

خدعة الوقود الحيوي:

النظام الغذائي الكربوني «الأخضر» واستمرار المجاعة!



يشير كتاب «خدعة الوقود الحيوي» لـ أوكبازغي يوهانس أستاذ العلوم السياسية في جامعة لوبزفل، إلى أنه يوجد حتى الآن سؤال بين الناس المطلعين، على أن الأرض تشهد تغييراً شديداً في المناخ- وقريباً سيتحول هذا التغيير وسيصبح كارثة.

الغذاء والوقود الحيوي تضر بالأمن الغذائي العالمي، وتفاقم الفقر ومحنة الفقراء في العالم ولا تفعل الكثير للحد من تغير المناخ.

والى جانب تحدي الرؤية السائدة والمسيطرة، فإنه يعزز تطوير نظرية معرفية للإيكولوجيا الزراعية، وهي شرط أساسي حاسم لدفع أمن الغذاء والطاقة والحد من تغير المناخ.

إنها قراءة أساسية للأشخاص المهتمين بالعلاقات بين إنتاج الوقود الحيوي وأمن الغذاء والطاقة والفقر العالمي والاحترار العالمي.

وبريت كارك، الأستاذ مشارك في جامعة يوتا ومؤلف كتاب «مأساة السلعة والصدع الإيكولوجي»، أن يوهانس يقدم تقييماً شاملاً للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاجتماعية المعقدة المرتبطة بتطوير الوقود الحيوي.

من الثورة الخضراء إلى ثورة الجينات، من الوقود الزراعي إلى البلاستيك الحيوي، حيث يقوم رأس المال بسرقة العالم بشكل منهجي، مما يقوض الاستدامة البيئية من أجل الثروة الخاصة.

ويوضح كتاب «خدعة الوقود الحيوي»، بحسب كارك، المصالح التجارية التي تعزز من تسويق الطبيعة، ويوضح كيف يساهم تطوير الوقود الزراعي في نقص الغذاء، وتغيير المناخ، وتدهور التربة والمياه.

إنه يساهم في فهمنا بشكل أكبر للنظام وحالة الطوارئ الكوكبية التي يجب أن نواجهها.

يقول يوهانس: «في مواجهة تغيير المناخ والتفاوت المتفشي الذي يُولده، تتطلب خطوتين، الأولى: هي فهم القوى الاقتصادية والاجتماعية الدافعة وراء صناعة الوقود الحيوي. والثانية: هي كشف نسيج الخداع نفسه.»

فهذا الكتاب ضروري لأي عالم أو ناشط بيئي مهتم بمعرفة ما وراء الأوهام التجارية إلى حلول بيئية فعلية.

ويتحدث تسيغاي إسحاق، أستاذ العلوم السياسية، في جامعة ميسوري للعلوم والتكنولوجيا عن كتاب يوهانس ومحتوياته التي تتميز بالدقة.

ويتابع إسحاق قوله: إن هذا الكتاب يتميز بالبصيرة ورؤية المستقبل، بالإضافة إلى أنه تم تجميعه ببراعة، وإثراؤه فكرياً، ويحدد الآثار الجانبية الخاطئة لعلوم التبريد، التي يتم تعبئتها من أجل رسملة الوقود الحيوي، مما يؤدي إلى الفقر في العالم الثالث و«تراكم رأس المال» للتكتلات العابرة للحدود.

ويقدم هذا الكتاب بحسب كيدان مانغيستاب، أستاذ الدراسات الإفريقية والعلوم السياسية في جامعة ولاية بنسلفانيا، تحدياً قوياً لمزاعم المجمع الصناعي المختص بالوقود الحيوي والبيوتكنولوجي ومفكره، بأن إنتاج الوقود الحيوي يعزز الأمن العالمي في الغذاء والطاقة ويخفف من تغير المناخ العالمي.

وبحسب مانغيستاب يقاوم الكاتب هذا الادعاء بالأدلة التجريبية الغنية التي تظهر كيف أن المنافسة بين إنتاج

■ قراءة في كتاب أوكبازغي يوهانس
تحرير وإعداد: راميان شيخ نور

وإذا لم يتخذ البشر إجراءات صارمة لوقفه، وبطريقة جريئة في هذا المسار، فإن صناعة الوقود الحيوي، التي أعلنت لملايين المستهلكين على أنها يمكن تفادي هذه الأزمة البيئية، إذا ما تحولوا فقط عن الوقود الأحفوري إلى الطاقة الادخارية للمنتجات الحيوية التركيبية.

ويؤكد الكاتب على أنه وبالرغم من أن القضاء على الوقود الأحفوري أمر ضروري، فإن صناعة الوقود الحيوي لها علاقة أكبر بكثير بالمؤسسات المتعطشة للربح أكثر من إنقاذ الأرض.

ويجمع كتاب «خدعة الوقود الحيوي» بين السرد العلمي الدقيق والتحليل الاقتصادي، ويقول: إن الحملة المبكرة التي تبدو مفعمة بالأمل فيما يتعلق بـ «الطاقة الخضراء» هي في الواقع مدفوعة بصناعات التكنولوجيا الحيوية والشركات العالمية لتجارة الحبوب.

وإذ دوافع الرأسماليين الجدد مدفوعة بالحاجة إلى التأقلم مع ظل أزمة تراكم. فليس لديهم أي اهتمام حقيقي بخصوص تغيرات المناخ أو التخفيف من حدة الفقر أو حتى خلق طاقة «نظيفة».

ويشير يوهانس في كتابه إلى أنه وفي الواقع، فإن الصناعات البيوكيميائية، والبلاستيك الحيوي، والمواد الحيوية، تنذر بالتناقضات المروعة والعواقب الوخيمة على الطبيعة والمجتمع.

وجدتها

د. عروب المصري

حول الأرض
غير القابلة للسكن

قراء في كتاب ديفيد والاس- ويلز
المعنون «الأرض غير القابلة للسكن»

إنها أسوأ، أسوأ بكثير مما تعتقد. إذا كانت مخاوفك بشأن ارتفاع درجة حرارة الأرض تهيم عليها المخاوف من ارتفاع مستوى سطح البحر، فأنت بالكاد تخدش سطح ما يمكن أن يكون مرعباً. تستعر حرائق الغابات الآن على مدار العام، وتدمر آلاف المنازل. وتضرب العواصف التي تدوم «500 عاماً» المجتمعات شهوراً تلو الأخرى، وتهدد الفيضانات بعشرات الملايين سنوياً.

هذه ليست سوى معاينة للتغيرات القادمة. وهي قادمة بسرعة. فبدون ثورة في الكيفية التي يدير بها المليارات من البشر حياتهم، قد تصبح أجزاء من الأرض قريبة من أن تكون غير صالحة للسكن، وأجزاء أخرى غير مضيافة على نحو مرعب، مع نهاية هذا القرن.

في رحلته في مستقبلنا القريب، يقارب ديفيد والاس ويلز، إلى حد كبير، مشكلات المناخ التي تنتظر، مثل: نقص الغذاء، وحالات طوارئ اللاجئين، وغيرها من الأزمات التي ستعيد تشكيل العالم. ولكن سيتم تجديد العالم من خلال الاحترار بطرق أكثر عمقا، كذلك تحويل سياستنا وثقافتنا وعلاقتنا بالتكنولوجيا وبالتاريخ. وسوف تكون شاملة وتشكل وتشوه كل جانب من جوانب الحياة البشرية كما هي اليوم.

معظمنا يعرف الجوهر، إن لم يكن التفاصيل، لازمة تغير المناخ. ومع ذلك، يكاد يكون من المستحيل الحفاظ على مشاعر قوية حيال ذلك. لقد قدم الكاتب التفاصيل، بطريقة واضحة وقوية، غالباً ما تكون خيالية وحتى مضحكة، فقد وجد طريقة لجعل المعلومات عميقة.

يجادل بأن تأثيرات تغير المناخ ستكون أخطر بكثير مما يدركه معظم الناس، وهو على حق.

إن هذا الكتاب القاسي المروّع المقروء جداً هو على الأرجح أكثر الروايات انتشاراً عن الطرق التي سيغير بها تغير المناخ كل جانب من جوانب حياتنا، من حيث كيف نعيش إلى ما نأكله والقصص التي نرويها؟ قراءة أساسية لعالمنا الذي لم يكن مألوفاً وغير متوقع على الإطلاق. فيتحدث عن هياكل السلطة والخبث الرأسمالية التي يطمح جشعها الطائش إلى نعي لأحفادنا. إنه وصف واضح وشامل لازمة غير مسبوق، واليات الإنكار التي نسعى من خلالها إلى تجنب الاعتراف الكامل بها.

من الثورة
الخضراء إلى
ثورة الجينات من
الوقود الزراعي
إلى البلاستيك
الحيوي يقوم
رأس المال
بسرقة العالم
بشكل منهجي

ال «إس 400» والذعر الأمريكي!



«لا يمكن لواشنطن التصرف بمنطق: أنا دولة قوية وما أريده سيحدث» بهذه الكلمات رد تشاويش أوغلو، وزير الخارجية التركي، على تصريحات الولايات المتحدة الأمريكية التي توعدت بإجراء عقوبات على أنقرة في حال شرائها المنظومات الدفاعية من روسيا.

الأمريكي يتوعد والتركي يستغرب والروسي يسخر

تلقت الولايات المتحدة الأمريكية صفعاً نارياً جراء تصريحاتها وتهديداتها تلك، وذلك من خلال ما ذهب إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تصريح له انتقد فيه بشدة الإجراءات العقابية التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة على تركيا، قائلاً: إن هذه المحاولات لن تثني أنقرة عن شراء المنظومات الدفاعية الروسية، مشيراً إلى إمكانية اقتناء منظومات «إس-500» الصاروخية للدفاع الجوي والتي تعمل روسيا حالياً على إنتاجها، بعد صفقة شراء منظومات «إس 400».

وقد استغرب مولود تشاويش أوغلو وزير الخارجية التركي موقف حلف الشمال الأطلسي وانزعاجه من التعاون الروسي - التركي قائلاً: «رغبنا لسنوات في الحصول على مثل تلك المنظومة من حلفائنا، وطلبنا منهم ذلك بشكل رسمي، إلا أنهم أحياناً يضعون العراقيل حتى أمام بيعنا أسلحة بسيطة، وبعد حصولنا على «إس 400» بدؤوا بالانزعاج، لماذا تشعرون بالانزعاج؟»

في حين أتى الرد الروسي على البنتاغون ساخرًا، فقد رد فيكتور كسادوف، مدير التعاون الدولي، في «روستك» الروسية، التي تصنع منظومة «إس 400» الصاروخية، على تهديدات البنتاغون لتركيا بقوله: «إن صفقة تزويد تركيا بمنظومة الصواريخ الروسية المضادة للطائرات «إس 400» تسير بسلاسة

تهديدات عالية النبرة

الغضب الأمريكي حيال هذه الصفقة الموقعة بين تركيا وروسيا لشراء صواريخ ال «إس 400» لم يهدأ ساعة واحدة منذ توقيعها في عام 2017 وحتى الآن. ومن جديد تعود الولايات المتحدة الأمريكية اليوم للحديث عن هذه الصفقة مطلقاً وأبلاً من التصريحات المهددة، فقد قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو في مؤتمر صحفي له، يوم الثلاثاء: «حذرنا تركيا بوضوح من أن شراءها المحتمل لـ «إس 400» سيؤدي إلى إعادة النظر في مشاركة تركيا في برنامج «أف 35»، بالإضافة إلى مبيعات أسلحة محتملة أخرى في المستقبل».

حيث يرى الأمريكيون في هذه الصفقة الروسية - التركية تهديداً مباشراً لطائراتهم وتواجدهم العسكري والسياسي في المنطقة. وتقول واشنطن: إن تركيا لا يمكنها حيازة أنظمة دفاع جوي روسية وأميركية متقدمة معاً، تستخدم لاعتراض الطائرات والصواريخ.

التهديد الأمريكي وصل إلى حد تخيير تركيا بين المنظومة الروسية المضادة للصواريخ أو نظيرتها الأميركية مضافاً إليها الشبح الذي لا تقهر. وكانت واشنطن قد عرضت على تركيا شراء منظومة باتريوت المضادة للصواريخ كدليل حسن نية، لإقناع أنقرة بعدم شراء الصواريخ الروسية المنافسة K وعلى الرغم من عدم رفض تركيا لهذه الصفقة علناً إلا أنها وفي جميع تصريحات مسؤوليها تعلن دائماً تمسكها بالصفقة الروسية.

أنهما يشكلان نواة منظومة إقليمية جديدة تشكل خطراً جدياً بالنسبة للامريكي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية: فالضغط على تركيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يأتي ضمن السياق العام الذي تسير به علاقات هذا القطب المتراجع مع حلفائه التقليديين.

إلا أن كل ما تحاول الولايات المتحدة فعله يبوء بالفشل ويزيد العزلة الأمريكية، ولكن يبدو أنه لا خيار آخر أمامها سوى استخدام لغة التهديد والوعيد وإجراء العقوبات، في ظل التقدم الهائل الذي يحققه الخصم الروسي على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

مطلقة، ونحن لا نغير أي اهتمام لاعتراضات الآخرين عليها».

لماذا تخشى الولايات المتحدة ال «إس 400»؟

وفقاً لما جاء في تصريحات حلف الشمال الأطلسي حول الموضوع، فإن نشر الصواريخ الروسية وما يتطلبه من تعاون وتدريب مشترك بين قوات تركية وروسية، يمكن أن يؤدي لتسريب معلومات عسكرية وفنية حساسة لروسيا. ولكن الغرض السياسي من كل هذه التهديدات الأمريكية هو إثارة الخلاف بين الروس والأتراك، على اعتبار

الناتو يستنجد بجنديين اثنين



سياساتها وأمالها ليس خلافاً لملاحم توازن دولي جديد، بل ولكل الوقائع والأخبار الجارية والموجودة أمريكياً وعالمياً، وتسعى للاستفادة من ريع الهيمنة الأمريكية وسطوتها حتى بغياها، وصولاً للطلب من دولة ك «الجبيل الأسود» التي هي أساساً من تركية عملية تقسيم يوغوسلافيا، للرفع من مشاركتها في حلف الناتو ونشاطاته حفاظاً على اسمه ومكانته، لتعزم هذه الدولة جدياً وبكامل إرادتها وقوتها ورغبتها وبتصريحات رسمية بارسال «جنديين اثنين» بكمال صحتهم وملبسهم لمشاركة الناتو في عملية بعثته إلى العراق بغاية «تدريب قوات عراقية» بعد لقاء جمع رئيس «الجبيل الأسود» مع الأمين العام لحلف الناتو في بروكسل الأسبوع الماضي.

مستوى الأمل: اثنين من عشرة
هذان الجنديان يمثلان مجازاً مستوى الأمل المتبقي لهؤلاء

الخسائر قدر المستطاع في ظل الأزمة الرأسمالية عالمياً.

أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً

كانت تلك الدول والقوى الحليفة لواشنطن منذ وقت ليس ببعيد غير قادرة على استقراء المستقبل وتحديد ملامح شكل التوازن الدولي الجديد، أخذه بمصالحها المرتبطة مع واشنطن لأقصى حد، لكن بعضاً منها بدأ يندار تدريجياً بتعديل مواقفه وقبوله بالواقع الجديد وإن ببطء وحذر شديد، تحت وطأة الظروف الجديدة المفروضة، ورغم الانقسامات الجارية داخلها كصدي لانقسام الأمريكي نفسه، كتركيا مثلاً، والآن بعض دول أوروبا التي تسعى لإنشاء حلف بديل خاص بها بعيداً عن الناتو بما يحمله من ضغوطات وابتزازات عليها.

جنديان بأطرافهم الأربعة

لكن هناك أيضاً دولاً وقوى أخرى لاتزال حتى هذه اللحظة تبني

كقوة عالمية جديدة صعدت واحتلت وامتدت عبر كل الوسائل المتاحة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبكل الطرق المباشرة منها وغير المباشرة، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حلفاء تحت مظلة المصالح المشتركة أو بضغط السلاح والمال... وبعد عقود خلت من تسلمها إدارة العالم في ظل توازن دولي عفا عليه الدهر، لا تزال العديد من الدول والقوى السياسية غير قادرة على رؤية العالم الجديد بلا أمريكا وأدواتها.

القوة الضاربة سابقاً واليوم

واحدة من أدوات القوة الضاربة عالمياً برعاية واشنطن، كان حلف الشمال الأطلسي «الناتو»، والذي بات اليوم معرضاً للتفكك بأية لحظة نظراً لمستوى الخلافات الأوروبية - الأمريكية والأوروبية - الأوروبية الجارية، وسلوكيات الابتزاز المتبادلة حوله من قبل جميع أعضائه بغاية إما التهرب من قبل البعض عن دفع المستحقات المالية، أو الضغط من البعض على الآخر على تحصيل هذه الاستحقاقات وغيرها ولو بأسوأ السبل الممكنة، لتقليص حجم

فيها الولايات المتحدة نفسها، لكن تاريخياً كان هناك أشباه لهم لقوى عظمى «سطلع نورها» فيما مضى على مر سنين، وخفت خلال أيام، وأمريكا من سوء حظها أنها خلافاً لـ «أفلامها» موجودة في الواقع لا السينما، و«الأبطال» هنا يموتون.. فقد أطفئت، وما هذا سوى دخان ما تبقى من جمرهم.

الحلفاء المستعصي عليهم رؤية الواقع ويدأبون على إنكاره، أمل قيمته اثنين من مئة، يتشبثون به حتى الرمم الأخير، معاكسين مجرى العالم من حولهم، هم ذاك القسم الأمريكي الفاشي تحديداً قبل غيره مع حلفائه، والذين يسعون لاستمرار هيمنة واشنطن ولو على حساب وجود العالم برمته بما

روسيا والخليج... نحو المزيد من التفاهم



أجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في السادس من الشهر الجاري جولة خليجية تناول فيها العلاقات الروسية الخليجية وأفاق التعاون المستقبلي بين روسيا ودول الخليج في مختلف المجالات.

حملت هذه الزيارة طابعاً إيجابياً لدى كل من الطرفين الروسي والخليجي، فقد أوضح لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان في «أبو ظبي»، أن المبادرة الروسية تقضي بتعزيز الثقة وإقامة التعاون في هذه المنطقة الحيوية بمشاركة جميع الدول. وأشار لافروف إلى أن لدى روسيا والإمارات مواقف مشتركة بشأن تسوية النزاعات في المنطقة.

وقال: «نحن على قناعة بأن استعادة وتعزيز الأمن مستحيل بدون تسوية تلك النزاعات والأزمات بطرق سياسية ودبلوماسية على أساس القانون الدولي»، موضحاً: أن موسكو و«أبو ظبي» تنطلقان من هذا الموقف فيما يتعلق بالوضع في كل من سورية واليمن وليبيا.

وقد اتفق الطرفان على ضرورة مواصلة

محاربة الإرهاب وتهريب المخدرات وتجارة الأسلحة غير الشرعية وشتى أشكال الجريمة المنظمة.

وفي المجال الاقتصادي، أشار لافروف إلى نجاح الخطط المشتركة التي نفذت بين روسيا ودول الخليج حيث قال: «بحثنا بالتفصيل المسائل التجارية والاقتصادية والاستثمار وأفاق تنفيذ المشاريع المشتركة في مجال المحروقات والطاقة الذرية والفضاء، وأكدنا على نجاح عمل الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة

أهمية استعادة الدور العربي في دفع الأمور باتجاه إيجاد حلول للآزمة السورية

بلدان المنطقة، من أجل إيجاد تفاهات للنقاط المختلف عليها، ومحاولة بناء أسس سياسية واقتصادية لعلاقات أكثر متانة بما سينعكس إيجاباً على دول الشرق بالعموم، وعلى سورية بالخصوص. فالحلفاء التقليديون للولايات المتحدة الأمريكية بدأوا يدركون جدياً خطر الاستمرار بالتعاون مع هذا القطب المتراجع ويميلون شيئاً فشيئاً نحو خيار الاتجاه شرقاً بكل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

للتصدي للنفوذ الإيراني والتركي. واتفق الجانبان الروسي والسعودي على أن تسوية الأزمة السورية يعني ضمناً التأكيد على أهمية القضاء على الإرهاب وإنجاح اللجنة الدستورية وعدم تسييس ملف اللاجئين والمساعدات الإنسانية. فيما أكدت الكويت أنها ستستعد بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية.

يمكن فهم هذه المبادرة الروسية ضمن سياق مجموعة المبادرات التي يقوم بها الطرف الروسي مع عدد كبير من

وشركة مبادلة للاستثمار الإماراتية، اللذين نفذوا نحو 40 مشروعاً مشتركاً بقيمة ملياري دولار واتفقا على زيادة حجم الاستثمار في مشاريع جديدة». وفيما يخص الشأن السوري، أكد وزير الخارجية الروسي على أهمية استعادة الدور العربي في دفع الأمور باتجاه إيجاد حلول للأزمة السورية، ولفت إلى أن معارضة موسكو للوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية على أراضي الآخرين. بدوره، قال بن زايد إن عودة سورية إلى الحوض العربي ضرورة

العراق مستمر بمطالبه لطرد الأمريكي

■ يزن بوظو

لا تزال مطالب الشعب العراقي بطرد الأمريكيين من بلادهم قائمة، وستبقى بالتأكيد في طبيعة الحال، لكن مستوى التغطية الإعلامية لها لا يعدو حد الإحراج من استحالة «تطنيش» بالمطلق من تلك الأطراف التابعة للغرب والمتحكمة بغالبية هذه الوسائل...

ومن بين الأخبار النافذة خجلاً من تجاوزها ضمن هذا الإطار هو تصريح من قبل رئيس «تحالف الإصلاح والإعمار» في العراق، عمار الحكيم، يوم السبت الماضي تداولته بضع وسائل إعلام، بأنه «يرفض وجود القواعد العسكرية الأمريكية في العراق» موضحاً خلال كلمة له «نحن نؤكد على عدم السماح بتحول العراق منطقاً للعوان على حيرانه... نحن أمام حاجة ملحة للاتفاق على إستراتيجية وطنية جامعة وموحدة» وأن «استمرار المشروع الوطني يتطلب منا مغادرة اختلافاتنا والتوجه لتبني أولويات شعبنا»

العراقيون يحددون مصير القوى السياسية

بصرف النظر عن الجدل حول جدية التصريح من عدمه، وبصرف النظر عن الدور السياسي لتحالف

«الإصلاح والإعمار» إيجاباً أو سلباً... فما يهم هو: أن هذه التصريحات، كالتى سبقتها، تعكس المزاج الشعبي العراقي ومطالبه قبل غيره، وتفرض على القوى السياسية العراقية وطنية كانت أم تبعية، إلى تبنيها والتحدث بها، ودفعها للأمام لتلبية لها، وتأييدها لواجبها ولضمان استمرار حاملها من جماهير... أما أولئك الذين يتحاشون عن الخوض في هذا الأمر اليوم، فيؤكد الشعب العراقي ذاته وبالممارسة أنه: لا وجود لهم في الساحة السياسية غداً.

الأولوية للأمريكيين، وقوى الفساد من بعدهم من جهة أخرى وبالتوازي مع هذه المطالب بطرد الأمريكيين، يعمل العراقيون على دفع معالجة الأوضاع الداخلية الاقتصادية، فقد تجددت يوم الخميس مظاهرات في محافظة «البصرة» مطالبة بتخمين الخدمات وإنهاء الفساد،



تتطلع لاقتناص فرصتها برد الصاع لها... لدرجة أن هناك من يتمنى في الشارع السوري والعراقي انطلاقاً من كرهه لهذه القوات، بقاءها في المنطقة أكثر قليلاً، وصولاً لتلك الفرصة التي يجري طردهم فيها عسكرياً برفقة «هيبتهم الإعلامية».

مستطاع ضمن إمكاناتهم من حالات التوتر بالاستفادة من التناقضات الموجودة كالحلافات التركية-الكردية، والتركبة-الأوروبية مستندين إلى «هيبتهم» السابقة... فإن هذه الـ «هيبة» اليوم باتت محط سخرية، وجميع الشعوب

الصورة عالمياً

إيطاليا والتحول المفصلي في العلاقات الصينية الأوروبية



ذكرت صحيفة فاينانشال تايمز، أن إيطاليا تعتزم التوقيع على مذكرة تفاهم للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية.

■ عماد بيضون

وقالت الصحيفة نقلاً عن ميشيل جيراسي المسؤول بوزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية قوله: «المفاوضات لم تنته بعد ولكن من المحتمل الانتهاء منها خلال زيارة الرئيس الصيني شي». أشك أنه قد سمع أحدهم أن البرتغال قد وقعت 17 اتفاقية العام الماضي، بينها اتفاقية تفاهم حول مبادرة طريق الحرير الصينية، وأنها أي: البرتغال لا تتصاع للإرادة الأمريكية بوقف الاستثمارات الصينية المباشرة خاصة مع شركة هواوي الرائدة للاتصالات التي تنتج شبكات الجيل الخامس.

لماذا التعتيم؟

هناك أخبار قليلة متداولة حول العلاقات الصينية الأوروبية لا يتم الفصح بشكل شفاف حول محاولة بعض دول جنوب القارة بالقفز الآمن من مصائد الديون في الاتحاد الأوروبي، إيطاليا والبرتغال وإسبانيا وحتى فرنسا لديها ديون عالية جداً قياساً للنتاج المحلي الإجمالي ويقدر الدين الإيطالي بحوالي 132 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولفهم الجناح الإيطالي الآمن خارج المركب الأوروبي لابد من تحديد عمر الانتقال والأطوار التي مر بها.

إيطاليا

أربع مراحل من الانتقال

بدأت الأزمة في إيطاليا عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، هذا هو الطور الاقتصادي المالي، ثم انتقلت إلى الطور الاجتماعي للأزمة مع خروج الآلاف للاحتجاج ضد سياسة التقشف

والخصخصة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على دول جنوب القارة، ثم الانتقال السياسي الإيطالي مع وصول ما يسمى اليمينيون للسلطة، وهذا الطور الثالث أما ما نشهده اليوم فهو الطور الرابع من الأزمة وهو: الوصول للبدائل وبدء عملية التغير والتوقيع على اتفاقية مبادرة الحزام الصيني يعتبر تحولاً مفصلياً في العلاقات الإيطالية الصينية والأوروبية الصينية.

الاتحاد الأوروبي وألمانيا تحذر إيطاليا والصين

الشعور المتزايد بالخطر على مواقع الدول الغربية في آسيا وفي جنوب القارة دفع الاتحاد الأوروبي للإعلان عن خطة مضادة للخطة الصينية، سميت بتجربة الطريقة الأوروبية، وكان العالم كله نسي الطريق الأوروبية والغربية ومآلاتها الاقتصادية والسياسية، وينسى الغرب أنه من خلال ديونه وقبوضه منع تكتلات ودول من بناء حتى أبسط البنى التحتية. وفي هذا السياق قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني: إن المحادثات تجري منذ أشهر عدة مع عدد من الدول الآسيوية «المهمة بتجربة الطريقة الأوروبية». وأضافت «ستهدف مبادرتنا إلى استحداث الوظائف الجديدة والنمو الاقتصادي ومنح المجتمعات المحلية المزايا والفوائد». وتابعت «لا أستطيع أن أقول إن هذه المبادرة مختلفة عن اقتراحات آخرين، ولكن هذا هو اقتراحنا».

وتأتي الإستراتيجية الجديدة بعد أن دعا رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر إلى سياسة خارجية أقوى

في الاتحاد الأوروبي تتناسب مع قوته الاقتصادية لمواجهة انخراط الصين النشط في إفريقيا وآسيا.

قيود أوروبية على الاستثمارات الصينية

دعت ألمانيا وفرنسا الاتحاد الأوروبي لوضع سقف للاستثمارات الصينية المباشرة في القطاعات التكنولوجية الأهم في أوروبا، والهدف طبعاً وقف التعاون الصيني الأوروبي في مجال شبكات الجيل الخامس التي تتهم أمريكا وبعض الدول الأوروبية الصين أنها محاولة للتجسس على الشبكات الأوروبية، الموقف الصيني في هذا الخصوص ينطلق من مبدأ ربح ربح والهدف الانتقال من احتكار المعلومة إلى مشاركتها بما يحقق أفضل العوائد، وبالنسبة لدول، مثل: اليونان وإيطاليا والبرتغال التي بسبب ضغط التمويل والتكشف والخصخصة فإنها بحاجة لشركاء أفضل من البنك المركزي الأوروبي الذي يفرض قيوداً تحول دون تجديد البنى التحتية بأقل الديون الممكنة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الشراكة مع الصين، وهذا ما يسمى بفتح مجالات غير تقليدية وهذا تحدٍ حقيقي من هذه الدول لجملة العلاقات الدولية القديمة.

يذكر أن مشروع طريق الحرير المذكور، هو مشروع صيني يشمل تعاوناً مع أكثر من 80 دولة، في جنوب شرق آسيا، ووسطها، وفي الشرق الأوسط، وأوروبا، وإفريقيا، عبر مشاريع بنى تحتية متنوعة على الخط الذي كان يشكل طريق الحرير القديم، بما قد يؤدي إلى تقليل تكاليف التجارة بنسبة النصف للدول المشتركة.

• وفقاً لصحف
غربية، أثار
عبور قافلة
سفن من
أسطول
البحرية
الروسية -
برئاسة الفرقاطة
«ادميرال غورشكوف» قرب قاعدة سلاح
الجو الاسكتلندي - حذر وذعر البحرية
الملكية والساسة البريطانيين.

• أعرب وزير
الخارجية
الإيراني،
محمد
جواد
ظريف، يوم
السبت عن
استعداد بلاده
لخوض حوار آمني مع كل من السعودية
ومصر وتركيا والعراق حال جاهزية هذه
الدول للمشاركة في مثل هذه المبادرة.

• استخدمت الشرطة
الفرنسية
خراطيم
المياه
لتفريق

متظاهرين
شاركوا

يوم السبت

في احتجاجات نظمها حركة
«السنترال الصفراء» وسط العاصمة
باريس، وقد جرى توقيف 15 مواطناً
أثناء الاحتجاجات بحسب التصريحات
الرسمية.

• أعلن الاتحاد
الأوروبي،
الجمعة،
أن
المسافرين
الأمريكيين
سيحتاجون إلى

نوع جديد من التأشيرات، وهو نظام
المعلومات وتصاريح السفر الأوروبية أو
«ETIAS» لزيارة منطقة «شنغن». علماً
أنه قبل ذلك كان بإمكانهم الدخول بلا
تأشيرة لمدة 90 يوماً.

• اتهمت وزارة الدفاع
الروسية القوات
الأمريكية
بمنع
الحافلات
التي أعدها
روسيا وسوريا
من الوصول إلى
مخيم الركبان لإجلاء

النازحين السوريين منه، وأنهم يرفضون ضمان
أمن تحركات الحافلات الإنسانية في داخل
المنطقة حول قاعدتها في التنف.

بماذا سنستبدل



تدمير الصحة:

تعتمد الرعاية الصحية بشكل متزايد - وهذا يشمل الدول المتقدمة - على قدرتنا على الدفع مقابلها. ولهذا فليس من المفاجئ حقيقة أنك كلما زاد فقرك، زادت حالتك البدنية والنفسية سوءاً. وكلما زادت لا مساواة توزيع الدخل والثروة، زادت أرباح مجال الرعاية الصحية والأعمال المرتبطة بها مع الميل المتزايد لتلبية احتياجات الأكثر ثراءً على حساب العامة. ففي حين سيتمكنون من الحصول على أفضل الرعاية الصحية، سيتبقى لنا الأسوأ. ولهذا ستتحسن توقعات الحياة لديهم ومعدلات ولادتهم، وسيحدث العكس لنا نحن الفقراء. وسيقومون بسبب هذه الأمور بمحاولة إلقاء اللائمة علينا بأننا نسلك أنماط حياة غير أخلاقية، ليزيد الضغط المصاحب من سوء صحة الفقراء، يتوفر اليوم كم هائل من الأدلة اليوم على أن قلة الدخل والمستويات المرتفعة من اللامساواة يمكنها أن تؤدي الفقراء لتصل درجة التأثير هذه إلى حمضهم النووي.

علاوة على ذلك، فإن سياسات الصحة العامة الحكومية يتم تقريرها بشكل كبير وفقاً لاحتياجات الشركات الكبرى والأفراد الذين يسيطرون عليها. لقد باتت برامج الصحة الوطنية رهينة في يد الاقتصاد الخاص. فعلى سبيل المثال: تم وضع برنامج «أوباما-كير» في أمريكا بشكل كبير لضمان تدفقات المال الهائلة إلى شركات التأمين والأدوية. أما ما يمكن أن يقدم النفع لبعض الفقراء فيأتي في المرتبة الثانية.

التعليم ليس أفضل حالاً:

لا يختلف حال التعليم عن حال الصحة. تخرج اللامساواة نظاماً تعليمياً ثنائي المعايير، بل ثلاثي المعايير: مدارس النخبة القليلة المخصصة للطبقة العليا أولاً، ثم المدارس

كوش، قرابة 889 مليون دولار في انتخابات البيت الأبيض، وهو جزء من الإستراتيجية باهظة التكاليف التي بنيت عليها انتصارات عام 2014». إن الوصول إلى مثل هذا الكم من الأموال لإنفاقها يتطلب بالضرورة علاقة حميمة بين كامل الأشخاص الذين يسعون لشغل منصب سياسي، والمضطرين للحصول على منح الواهبين ومساهمة الشركات السخية. إن مثل هذه «المعاوضة» جزء دائم من الصفقة. ومن هنا نصل إلى الاستنتاج القاسي: من شبه المستحيل توقع وصول شخص «سواء رجل أو امرأة» يكرس نفسه للديمقراطية الشعبية، أو يضمن تشريع تقدمي عبر الانتخاب بالصيغ الموجودة حالياً.

ما هي فرصة أن يصل إلى كرسي المنصب شخص يكرس نفسه لتحقيق ضمان اجتماعي عام ورعاية صحية ينفق عليها من الأموال العامة، وقوانين عمالة أفضل وزراعة عضوية مستدامة ممولة بشكل عام، وأن ينهي ممارسات التفسير بحثاً عن النفط وغيرها من الممارسات التي تشكل تهديداً حيوياً على البيئة؟ يتم تفحص المرشحين وجردهم بدقة قبل أن يتم دفع أية أموال لأجلهم، ويتم إزالة «مثيري الشغب» من الصورة. الكثير من السياسيين ورجال الأعمال أبدوا اهتمامهم وقلقهم الشديد جراء الأبحاث الحديثة عن اللامساواة المتزايدة، لكن لا أحد منهم قام بأي شيء عملي يضمن تقليص هذه اللامساواة بشكل جذري، وليس من المحتمل قيامهم بهذا. كل ما سيفعلونه هو الاستمرار بإنفاذ تشريعات لتعزيز السلطة الهائلة بالفعل للوليغارشية الحاكمة، الأوليغارشية المؤلفة من أسياد التمويل الذين باتوا يحكمون الاقتصاد اليوم. ولهذا فنحن نعلم أن الدولة على شكلها الحالي لن ينتج عنها أي خير، وهذا ليس بمبالغته.

يواجه العالم اليوم أزمات متعددة. ربما يأتي على رأسها الكارثة المناخية وشبكة الحدوث، والتي نرى تباشيرها في ارتفاع درجات الحرارة ومستويات البحر وانقراض وتنافس الأنواع واسع النطاق، والهواء الملوث والمياه الملوثة والقدرة التي تتضمن المحيطات، وخسارة مرونة التربة وزيادة سوء التصحر. إننا نتجه بسرعة نحو نقطة حيث المجتمعات البشرية كما نعرفها يستحيل عليها أن تحافظ على بقائها.

مايكل بيتس

تصريح وإعداد: عروة درويش

الملكية، والهيكلي الذي يسمح بإعادة إنتاج كامل المؤسسة، هو معقد ولا تسمح لي مساحة المقال هنا بشرحه بالكامل. ومع ذلك، يكفي أن نقول: إن الصرح كله يعتمد على احتكار ملكية الأرض والموارد الطبيعية والمباني والألات والأدوات - أي كل شيء يجب الوصول إليه كي نتمكن من النجاة. وهذا الاحتكار على يد قلة من الناس. يمكننا أن نرى بعض الأمثلة المصرية لحياتنا:

مؤسسة الديمقراطية الليبرالية المهلهلة:

إن الدول التي فيها هذا الكم من اللامساواة الهائل والمتزايد لا يمكن تسميتها ديمقراطية. فكما أعلنت دراسة تجريبية حديثة في الولايات المتحدة: «إن النقطة الأساسية التي توصلنا إليها في بحثنا هي أن النخب الاقتصادية والمجموعات المنظمة التي تمثل مصالح رجال الأعمال لديها تأثير مستقل جوهرى على سياسات حكومة الولايات المتحدة. في حين أن المجموعات التي تمثل المصالح الجماهيرية والمواطنين العاديين إما تملك تأثيراً ضعيفاً جداً، أو لا تملك أي تأثير على الإطلاق».

المال هو الذي يقوّم السياسات في الدول الرأسمالية. مئات ملايين الدولارات تنفق كل موسم انتخابات، ويتطلب الأمر ملايين الدولارات لإدارة حملة انتخابات تشريعية ناجحة. ففي الولايات المتحدة: «أنفقت شبكة من حشد التأييد للمحافظين المدعومة من الأخوين المليارديرين تشارلز وديفيد

وفي ذات الوقت نحن نشهد زيادة غير مسبقة في جميع مناحي اللامساواة - سواء بالدخل أو الثروة أو الصحة أو توقعات الحياة أو الوصول إلى كل شيء من التعليم وصولاً إلى المياه الصالحة للشرب. وكذلك انتشار الحركات الفاشية-الجديدة في كلا الشمال والجنوب العالميين، والتراكم المثير للسلطة في يد قلة من الشركات العالمية، وكذلك ما يبدو بأنه حروب لا نهاية لها.

بات لدينا شعور واضح بالغريب في كل مكان: نحن منفصلون عن بعضها البعض وفي حال تنافس دائم مع بعضها البعض. نحن مبعدون عن منتجات وخدمات ما أنتجناه بقوة عملنا. وقد تمزقت علاقتنا بالطبيعة، ونحن منقسمون على أنفسنا، ابتلانا طاعون القلق من الداخل بينما نرتدي سعادة زائفة من الخارج.

وفي حين أنه يمكن أن يكون هناك عدد لا متناه من الأسباب المباشرة لهذه المشاكل الكثيرة، فإن السبب الجذري، هو: طبيعة نظام الإنتاج والتوزيع. الرأسمالية نمط إنتاج يقبع في جوهره تكامل غير محدود لرأس المال، والدافع هو جني أكبر كمية ممكنة من الأرباح واستخدامها في توسيع رأس المال البشري من أجل النمو. وقد بات التراكم ممكناً بدوره عبر استغلال العمالة المأجورة والاستمواذ على كلا البشر والطبيعة.

إن الطريقة التي يحدث بها الاستغلال ونزع

النخب الاقتصادية والمجموعات المنظمة التي تمثل مصالح رجال الأعمال لديها تأثير مستقل جوهرى على سياسات حكومة الولايات المتحدة

الرأسمالية عند زوالها؟

البشرية أن تحيا في أي شيء يشبه أرضاً مستدامة. وفي حين أنه من المستحيل علي وعلى أي أحد آخر أن يصف خطة تفصيلية لمثل نمط الإنتاج هذا، فمن الممكن أن نصف أهدافنا بتعابير عامة. وهاكم بعض هذه الأهداف مصاغة على شكل مطالب:

بيئة مستدامة: يجب إعادة إحياء ما يمكن إحياءه من الطبيعة. نحن نتجه ناحية كوارث بيئية متنوعة تهدد الوجود البشري. لن يتبقى هناك عالم كي تغيره الطبقة العاملة إن لم يتم القيام بما يجب. يجب اتخاذ جميع القرارات الاقتصادية مع وضع الاستدامة البيئية كعامل أساسي مهيم.

اقتصاد مخطط: يجب استبدال فوضوية السوق بالتخطيط الواعي لما يتم إنتاجه. إن الأزمات الاقتصادية الدورية واللامساواة غير المعقولة هي نتائج مباشرة للاعتماد على السوق. ليس هذا الأمر لا ضرورياً ولا مرغوباً. تقوم الشركات بالتخطيط، فلماذا لا يحق للمجتمع أن يخطط ككل؟

تأمين أكبر قدر ممكن من الأشياء الواقعة محل الاستهلاك، وخاصة النقل ورعاية الطفولة. إن ترتيبات الحياة يمكنها أن تصبح أكثر جماعية أيضاً. ولا يقتصر ذلك على الموارد وحسب، بل علينا تأمين أنفسنا بطرق تدعم شعورنا بالانتماء والسعادة. نحن كائنات اجتماعية ليس من طبيعتنا أن نحيا معزولين ومحاطين ببضائع استهلاكية مملوكة بشكل خاص.

أن يسيطر مجتمع العمال بشكل ديمقراطي على أماكن العمل. وذلك إلى الحد الممكن تحقيقه، عبر القضاء على التقسيم المفصل للعمالة ومع بناء الآلات وتقديمها بحيث يكون المعيار الأساس لها هو ما تحققه من نفع اجتماعي. والقضاء على العمالة المأجورة.

الملكية العامة لجميع المؤسسات التي تساعد على إعادة إنتاج المجتمع ذاته: من التعليم إلى الإعلام. ويجب أن ينسحب الأمر على أكثر وسائل إنتاج البضائع والخدمات ما أمكن. في العديد من الحالات يجب أن تكون التعاونيات المدارة من قبل العمال والمجتمعات المحلية مسؤولة عن الإنتاج وعن قرارات التوزيع.

إن التزود بالمؤن محلياً أمر بالغ الأهمية وخاصة في مجال الغذاء، سواء من أجل تخفيض تكاليف النقل أو الحفاظ على بيئة أكثر استدامة. سيكون من السهل إعادة المغذيات إلى التربة خاصة بعد إعادة الأغذية إلى أقرب مكان نشأت فيه.

مجتمع قائم على المساواة بشكل جذري توجد فيه المساواة في كافة مناحي الحياة- بين الرجال والنساء وبين كامل المجموعات العرقية والإثنية وبين جميع الناس بمعزل عن هويتهم الجنسية أو تفضيلاتهم الجنسية وبين وداخل جميع البلدان فيما يخص العمل والإقليم وحقوق الوصول إلى كامل الخدمات الاجتماعية ووسائل الراحة.

يجب أن تكافح على الدوام النزعة الفردية المتفشية، والأنانية التي تسمح للكثير من الناس بأن يهيمن عليهم قلة. لا يمكن على الإطلاق تحرير مثل هذا المجتمع، ولا يمكن إنهاء العديد من التفرقات التي نعيشها. نحن كائنات مفكرة وذات مغزى في حياتها، ولدينا إمكانيات هائلة. يجب على المجتمع الجيد أن يضمن إمكانية تطويره بما يخدم صالح الجميع.

إذا أبقينا هذه الأفكار البسيطة في أذهاننا في جميع نضالاتنا، فسنجد سوف نبداً بخلق عالم يستحق أفضل غرائزنا ورغباتنا. سيكون هناك العديد من الأخطاء على طول الطريق والعديد من الدروس التي تعلمنا منها.



لهذا الأمر. أولاً: علينا أن نزيل جميع مناحي الرأسمالية، جذورها وفروعها. وكحد أدنى يجب أن ننهي:

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويتضمن ذلك الأرض.

إنتاج الربح.

الهوس بنمو اقتصادي لا نهائي.

استغلال العمالة المأجورة.

مصادرة أراضي الفلاحين، والفضاءات العامة الريفية والمدينية، والكيانات العمالية والنسائية، من قبل صيغ بطريكية-أبوية وعنصرية.

النهج الخاص للعالم الطبيعي.

الإذعان للدول الرأسمالية الغنية من قبل بقية الدول وهو الأمر الذي يشكل سمة جوهرية للرأسمالية.

المؤسسات والآليات التي تلعب دوراً مؤيداً للرأسمالية في إعادة إنتاج المجتمع، بدءاً من العائلة وصولاً إلى الدولة، ومن التعليم والإعلام إلى النظام القانوني.

إن هذه المهام شاقة كآقل ما يقال عنها. ستتطلب منا تضافر جهود عالمي غير مسبوق بين العاملين بأجر والفلاحين.

يجب تشكيل نقابات عمالية جديدة وتحويل القديمة لتصبح أكثر راديكالية. وكذلك تشكيلات سياسية مناضلة أكثر وذات مبدأ.

ويجب أن يصبح التعليم الجذري والحاسم في مركز الصراع والتنظيمات. وكذلك يجب شن مواجهات مباشرة مع الحكومات من أجل الفوز ببرامج تتضمن أمناً أكبر للطبقة العاملة، ويجب تطوير وتوجيه أفعال مباشرة وصيغ عون جمعي، وأن تهدف إلى تقديم الضروريات الأساسية وأن تخلق البديل للرأسمالية من الداخل.

ثانياً: سيكون علينا أن نكتشف نوع المجتمع الذي يجب أن نسعى لخلق. تبدو بعض صيغ الاشتراكية- البيئية حتمية في حال أرادت

سببها هؤلاء في الأسفل لا يملكون شيئاً سوى العذابات التي يقاسونها مع ارتفاع حرارة الكوكب وجعل الحياة البشرية خطرة بشكل متزايد

لقد أعلنت اليوم المؤسسات الخاصة الثرية وعلى رأسها من أفراد، الحرب على المدارس العامة والمدرسين، وخاصة المدرسين المنظمين نقابياً «يمكننا في حالنا أن ننظر إلى حال «المدرسين بالكواله» لنفهم التوجه العام». يمكننا أن نرى ذلك في تحركات المنظمات غير الحكومية، مثل: منظمات غيتس أو والتون أو برود أو ديل أو ماكغرو هيل... إلخ. تسعى هذه المنظمات بالنيابة عن مموليها إلى تفكيك المدارس والجامعات العامة وتحويلها إلى ملاحق لرأس المال الخاص. لطالما كانت المدارس والجامعات هي المزود النشط لإيديولوجيا تعزيز النظام، لكن مدارس المستقبل ستحمل هذا الغرض بشكل أكثر وضوحاً. فمع تنامي اللامساواة، يرى رأس المال بأنه بحاجة للسيطرة بشكل أكبر على المجتمع إن أراد قمع أي تمرد ضده.

سطوة أصحاب الـ 1%

إن الـ 1% الأكثر ثراء اليوم يملكون من الثروة أكثر مما يملكه بقية الـ 99%. يمنح هذا الأمر الأثرياء ميزة واضحة على حساب الجميع وعلى حساب كل شيء، سواء في العمل أو في الفضاء السياسي أو فيما يتعلق بمصادرة أرضنا الأم بنفسها. إنهم يمارسون سطوتهم على كل مجالات حياتنا ويتلفون الطبيعة، وكل ذلك أثناء السعي المحموم نحو المال.

والعواقب المترتبة على الدافع الرأسمالي للمراكمة هي تلك التي تحدثنا عنها في الأعلى. وهذه الآثار ستتكتف دون شك في الأعوام القادمة مع تركيز المزيد والمزيد من الثروة في الأعلى. وسيبقى هؤلاء في الأسفل لا يملكون شيئاً سوى العذابات التي يقاسونها، مع ارتفاع حرارة الكوكب وجعل الحياة البشرية خطرة بشكل متزايد. يعني هذا بأننا محكوم علينا بالهلاك ما لم نصنع تغييرات جذرية شاملة لكل شيء. هناك أثران

متوسطة المستوى العامة والخاصة «الدينية على وجه الخصوص»، ثم المدارس السيئة جداً في القاع «وهي التي تحوي الأقليات العرقية بشكل أساسي». وكما هو الأمر مع المجال الصحي، فإن سياسات التعليم العام يتم توجيهها عبر قنوات ضيقة من الإصلاحات التي تحمل الأموال إلى جيوب الذين يملكون بالفعل أكثر من الجميع. لقد باتت مهمة المدارس اليوم ضمن الإطار الليبرالي أن توفر عمالة زهيدة الثمن ومطوعة. فعلى سبيل المثال: البرامج، مثل «لا طفل خارج التعليم» مهيكل لتعكس أماكن العمل. فكما قال جوناثان كوزول:

«يتم اليوم تنظيم المدارس المدينية بشكل يشبه خطوط إنتاج المصانع. يتم اليوم «رفع درجات الاختبار» و «الترقية الاجتماعية» و «والحصول القائمة على الهدف» و «إدارة الوقت» و «النجاح للجميع» و «الكتابة المهدبة» و «الحديث المعتمد عليه» و «العمل الساكن»... إلخ، جميعها تشكل جزءاً من الخطاب المهيمن في المدارس العامة. فقد تبنت معظم المدارس المدينية مواضيع متعلقة بالسوق وبمجال الأعمال. وقد أصبحت جميعها مبادئ إدارية ذات وقع لغوي مستخدم في الصفوف الدراسية والإرشادات. بات الطلاب في «الصفوف التي تدفعها السوق» يفاضون على «عقود موقعة» ويحملون «ملكية» تعلمهم الخاص. يمكن للتلاميذ في الصفوف اليوم أن يتطوعوا ليصبحوا «مدراء خطوط» أو «مدارس صابون» أو «مدراء زمن» ... حتى أنه باتت هناك واجبات مدرسية يقوم بها الطلاب باستخدام «نماذج الأرباح». وبات يشار إلى المدرسين باسم «مدارس الصف». و«مدارس الصف» بالتزامن مع «مدراء الطوابق» يقع على عاتقهم «منح القيمة» للتلاميذ الذين لا قيمة لهم».

«الطبقة العاملة تذهب إلى الجنة»



بجريمة القتل. اجتذب الفيلم الجماهير الواسعة من المشاهدين بسبب وضوح الصراع فيه. ويعد هذا الفيلم السياسي الطليعي في السينما الفرنسية، وابتدأت المؤسسات الفرنسية الأخرى بإنتاج أفلام ذات طابع سياسي. في ألمانيا أيضاً أخرج المخرج الشاب بطرس فليش مان فيلمه «الكارثة»، والمخرج كان ينتمي إلى مدرسة «السينما الفنية الألمانية» وحصل على مشاهدة كبيرة خاصة في الأوساط الشبابية، فالفيلم يصور تمرد الشباب الذين يرفضون الحياة على الطريقة البرجوازية وصور غليان الشهوات السياسية في الاجتماعات والمظاهرات والصراع السياسي ضد أفاق العقلية البرجوازية المتسلطة، وكان من الطبيعي أن حاولت البرجوازية خنق هذا الفيلم للحيلولة دون وصوله إلى المشاهد. فحاربت الصحافة المخرج بطرس وكاتب سيناريو الفيلم وهو كاتب تقدمي يدعي: مارنين فالزبر، وبشكل همجي بل وعدائي أيضاً. وشمل انتشار الفيلم السياسي السويدي، فقد كانت السويد تحت تأثير انغماس بيرغمان؛ وظهرت في السويد اتجاهات أطلق عليها النقاد والسينمائيون اسم الصراع بين اتجاه بيرغمان من جهة، وبين اتجاه السينمائيين الشباب الذين يحاولون إنتاج أفلام ذات طابع اشتراكي تنطلق من واقعهم وتعالجه. نعود إلى وضع السينما الإيطالية مع تغير موازين القوى الدولية، سقط الفيلم السياسي في عام 1978 وكان صدمة لكل السينمائيين التقدميين وتحديث مجلة «الإيسبريسو» في عام 1980 بمقالة تقول من خلالها: إنه لا توجد أفلام، وإن وجدت فهي أقل ما يمكن، وأغلبها يتحدث عن المافيا والإرهاب والفاتيكان، وإذا أخرجنا فيلماً شعبياً يصور الواقع المؤلم لدى الطبقات الفقيرة وفي الأحياء الشعبية الفقيرة، فإن الإقبال على مثل هذه الأفلام يكون قليلاً لدى السينمائيين ومن قبل المشاهدين العاديين.

السينمائيين أنفسهم وترددتهم وتذبذبهم بين اليمين واليسار، خاصة في ظل حاجاتهم للمال لإنتاج أعمالهم دون أن يكونوا مقيدين بشرط البنوك، فكانوا يطلبون مساعدة رفاقهم لجمع تلك الأموال، ولكن يأتي في النهاية الرأسماليون أصحاب المال، وكثيراً ما كانوا يتحكمون بالمخرج بسبب عوزة المالي، ومع كل هذه الصعوبات والعقبات التي تقف على طريق الإنتاج السينمائي الحر والنظيف، فهناك فنانون في البلدان الرأسمالية يتحدون الريح والعواصف ليعالجوا المواضيع والمشاكل الاجتماعية التي تقلق الناس، وتعيق حياتهم لتجعل منهم أفراداً مستهلكين فقط.

نهايته السجن

لقد أنتج المخرج أوغو غريغوري في فيلمه «أومكرون» الذي كانت تمتزج فيه الحقيقة مع الخيال لتعميق طرح مشكلة حياة العمال في ظروف الاستغلال الرأسمالي، وكان هذا الفيلم من الأفلام القليلة حول الطبقة العاملة في إيطاليا ومتطلباتها الرئيسية بل البسيطة للعيش بكرامة وضمان حقوقها في المجتمع، فكانت النتيجة وحاربه الصحافة البرجوازية أيضاً، لتكون نهايته في السجن لعدم مقرته على تسديد أقساط البنك، هكذا دفع ثمن وطنيته وإخلاصه لشعبه. مع هذا استمر السينمائيون التقدميون مع تلاميذ الواقعية الجديدة بالمضي قدماً في صنع أفلام جادة وهادفة، وفي خلق فن رفيع يعبر عن رفض الفنان للسينما التجارية والابتعاد عن السينما الرخيصة التي تكرر ذاتها. انتشرت السينما السياسية في بلدان أخرى، ففي فرنسا أخرج المخرج الفرنسي كوستا غافراس فيلم «زد /ز» ويعد من أفضل الأفلام السياسية، فطرح الفيلم جريمة قتل نائب برلماني يساري في اليونان، والتحقيق الذي جرى بعد ذلك أثبت أن لضباط الجيش الذين يتحكمون في مصير البلاد بصورة ديكتاتورية علاقة

التاريخ، وفي التطور الاجتماعي، وفي تقرير مصير الإنسانية.

«الطبقة العاملة تذهب إلى الجنة»

مثل هذه الأفلام التي عاجلت تناقضات الحياة، والنزعات ظهرت على الشاشة الإيطالية، وتفجر هذه التناقضات التي لا يستطيع النظام الرأسمالي حلها، فكفاح العمال والطلاب خلال سنوات الستينات أدى إلى جعل السينما الإيطالية تعمل في السياسة، مثل: فيلم «الطبقة العاملة تذهب إلى الجنة» للمخرج اليو بترني، وفيلم «قضية فتى» للمخرج فرانكيسكو روزي، حصل هذان الفيلمان على جوائز في مهرجان «كان السينمائي» عام 1972. وبكل بساطة كانت رسالتهم الأساسية، هي: تكون الوعي الذاتي لدى الطبقة العاملة وكفاح هذه الطبقة من أجل الوحدة.

وفي المقابل، كان البرجوازيون يحاربون تلك الأفلام واستمروا بالإنتاج والعمل على السينما التجارية «السوقية» وجذب اهتمام المشاهد بأية طريقة ومهما كانت بنية الفيلم، وليس لها هدف غير ذلك، تحاول أن تثير سخرية المشاهد أو اللعب على مشاعره وبطريقة ساذجة لأن الهدف النهائي الحصول على نقود المشاهد.

أبناء الواقعية الجديدة

مع استمرار السينمائيين السياسيين وأبناء الواقعية الجديدة بالعمل على تطور الأخلاق والمصائر البشرية، تشكلت لغة على أساس الرؤية كوسيلة لتثبيت المراتب، فكانت الكلمات رموزاً لمعان معينة، وتطورت اللغة مع تطور الإدراك والوعي. ونشأ صراع بين التقدميين والبرجوازيين واستمر النظام الرأسمالي بضغوطه لإعاقة الفيلم السياسي، ومحاولة تكييفه مع متطلبات السوق التجارية وتشويه مضمونه النقدي الاجتماعي. تعيق السينما السياسية آراء بعض

أن كل فيلم بصورة أو بأخرى يخدم السياسة والصراع الطبقي، وحتى الأفلام التي تلهي المشاهدين عن المشاكل الاجتماعية وعن تناقضات المجتمع تكون محاولة من خلالها لتنقل المشاهد إلى عالم الأوهام، هذه الأفلام تساعد الطبقات الرأسمالية في المجتمع الرأسمالي، على إجبار الجماهير على الطاعة والخضوع، وتقتل في الجماهير طاقة التمرد والرفض والبحث عن خيار أفضل.

■ المخرج بشار دهان

ورغم ذلك، فقد ظهرت حركة مختلفة عن مثل هذه الأفلام في منتصف الخمسينات وبداية الستينات. ففي إيطاليا على سبيل المثال ظهر هذا الاتجاه السينمائي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل عدد من السينمائيين الإيطاليين إلى الجناح اليساري، وبدأ السينمائيون يهتمون بالطبقة العاملة - ليس فقط فئة من المجتمع منتجة القيم والخيرات - بل لكونها القوة الحاسمة في النضال التحرري للكادحين ضد السيطرة الرأسمالية، كانت هذه الأفلام تسيّر بتواز مع حركة المواجهة الجديدة التي تعرض للمجتمع الإيطالي الفقر الموجود وتجاهل السياسيين لأكثر شريحة من الشعب. دائماً كان لا بد من الحقيقة أن تظهر، خاصة عندما يصور الفنان السينمائي الشعب الكادح - وطليعته - الطبقة العاملة، ويجسد في صور فنية نظرة وإحساس هذا الشعب إلى الأحداث الجارية، عندما يصبح النضال التحرري للكادحين معياراً اجتماعياً وأساساً للتحليل الفني للحياة المصورة. ويعبر الشيوعيون في الكرة الأرضية كلها عن إرادة الطبقة العاملة لكون الطبقة العاملة هي القوة الأساسية التي تحدد التقدم الاجتماعي. بدون هذه الحقائق، من المستحيل فهم العالم المعاصر ولا يستطيع الفن الواقعي أن يتطور بسرعة وبمستوى جيد إذا تجاوز الإنسان العامل، إذا لم يأخذ بعين الاعتبار دوره الحقيقي في

استمر النظام الرأسمالي بضغوطه لإعاقة الفيلم السياسي ومحاولة تكييفه مع متطلبات السوق التجارية وتشويه مضمونه النقدي الاجتماعي

رحيل المترجم أبو بكر يوسف

رحل المترجم المصري الدكتور أبو بكر يوسف، أحد أبرز مترجمي الأدب الروسي إلى اللغة العربية بعد صراع مع المرض.

قاسيون

وعرف أبو بكر يوسف بترجماته المميزة، ومنها: مسرحيات أنطون تشيخوف، والعديد من روايات دوستويفسكي، ومؤلفات ألكسندر بوشكين وميخائيل ليرمنتوف ونيكولاي غوغول ومكسيم غوركي وألكسندر كوبرين وميخائيل شولوخوف، وفيودور توتشيف، وفاليري بريوسوف، وأسماء أدبية أخرى، تركت وراءها أعمالاً أدبية عظيمة، من شعر ونثر وقصة قصيرة ورواية.

ولد المترجم الراحل أبو بكر يوسف، في 20 مايو عام 1940، في محافظة الفيوم في مصر، وأنهى دراسة الأدب واللغة بجامعة موسكو الحكومية عام 1964، ثم حصل من نفس الجامعة على شهادة الدكتوراه عام 1976. وعمل مترجماً ومحرراً أدبياً في جريدة «أنباء موسكو» التي كانت تصدر باللغة العربية في العاصمة الروسية، وبعد ذلك

وحتى عام 1991، كان يعمل مترجماً أدبياً في دور النشر السوفييتية، مثل: التقدم ورادوغا.

كان الراحل عضو شرف في اتحاد كتاب روسيا، وهو أول مترجم عربي يمنح هذه العضوية، ومنح عام 2011 ميدالية بوشكين، تقديراً لجهوده في الترجمة، حيث ترجم يوسف لكل من أنطون تشيخوف، ألكسندر بلوك، ألكسندر بوشكين، ميخائيل ليرمنتوف، وغيرهم لتصل أعمال أبو بكر يوسف



عن بقية الموفدين معه، ومن قاعات الدراسة في جامعة موسكو الحكومية، بدأ يوسف، خطوة وراء خطوة، بالدخول والتعمق في فضاء الأدب الروسي، حيث تكوّنت وتبلورت رغبته في ألا يكون مجرد قارئ لهذا الأدب فقط. هكذا، ما إن حصل على شهادة الدكتوراه في تخصصه، أي: الأدب الروسي، حتى قرّر البقاء في موسكو كخطوة أولى من أجل التفرد للعمل في حقل الترجمة الأدبية.

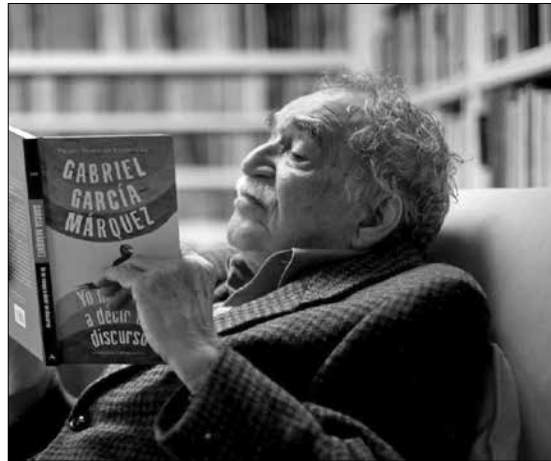
إلى نحو 30 عملاً مترجماً. عقب رحيل المترجم، أبو بكر يوسف، أرسل اتحاد الكتاب الروس تعزية يعدد فيها مناقب الراحل، ويستعرض مسيرته المهنية التي أثمرت فيها المكتبة العربية بروائع الأدب الروسي. تمثل مسرحيات تشيخوف بدايات دخوله إلى عالم الترجمة الأدبية. بعد أن ذهب إلى موسكو موفداً من الحكومة المصرية لمتابعة الدراسة هناك، وبتخصص تميز من خلاله

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



تأسست نقابة عمال العتالة في محافظة الحسكة عام 1956، وكانت من أوائل النقابات التي خاضت الإضرابات دفاعاً عن حقوق العمال في 8 ساعات عمل ومنع التسريح التعسفي وتوقيع عقود العمل عن طريق النقابة وزيادة الأجور. وحدث آخر إضراب لعمال العتالة في القامشلي سنة 1994 دفاعاً عن القطاع العام. في الصورة مجموعة من عمال العتالة بعد انتهاء أعمال الحصاد في قرية كري بري شرق القامشلي.



مائة عام من العزلة إلى الشاشات

بعد محاولات استمرت لأكثر من 50 عاماً، قبل ورثة الكاتب الكبير غابرييل غارسيا ماركيز، تحويل روايته الشهيرة «مائة عام من العزلة» التي ملأت العالم وشغلت الناس عند صدورهما، إلى الشاشات. وصدرت رواية «مائة عام من العزلة» أساساً باللغة الإسبانية في عام 1967، وهي أشهر أعمال المؤلف الحائز جائزة نوبل. وتقع أحداثها في بلدة ماكوندو الخيالية التي استوحاها ماركيز من مسقط رأسه في شمال كولومبيا. وصف بابلو نيرودا الرواية بأنها أكبر اكتشاف أدبي في اللغة الإسبانية منذ دون كيشوت لسرفانتس.



مسابقة تصوير صينية

تستمر مسابقة الصور الفوتوغرافية الصينية «الحزام والطريق عبر عدساتك» التي تستضيفها المنصة cronline منذ 28 شباط الماضي ولغاية 28 آذار الحالي. وتجمع المنصة أعمال التصوير الفوتوغرافي من مستخدمي الإنترنت العالميين من خلال منصات إعلامية متعددة اللغات، وحسابات المنصات الاجتماعية المحلية والخارجية، ومنصات التعاون فيما وراء البحار. تهدف هذه المسابقة إلى عرض إنجازات بناء «الحزام والطريق» بالعدسة، وإظهار روح طريق الحرير المتمثلة بالتعاون والسلام، وتسجيل التواصل الثقافي والصداقة بين الشعب الصيني وشعوب البلدان الأخرى.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/03/10» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

حاجة للانعتاق

الاشتراكية أبعد من مأوى وحاجات...



رأسمالية استيعابية للتناقضات، أي: قدرة على تغطيتها شكلاً. وهذا ما يعطيها موقعاً متقدماً في التاريخ الحالي للبشرية، على عكس ما يظهر للوعي في اللحظة الراهنة بأننا خارج الركب التاريخي كله.

لماذا إسقاط سلاح فكري أساسي؟

التخلي عن الموقع المتقدم لطرح الاشتراكية كنمط حياة جديد استجابة للمعاناة الشاملة، هو إسقاط لأسلحة أساسية في المعركة ضد الرأسمالية. خصوصاً أنها مدعومة اليوم بالتقدم التكنولوجي الحاصل طوال عقود من تراجع الحركة الاشتراكية في العالم القادر على دعم النمط الذي أكده ماركس: أن الاشتراكية تحتاج إلى تطور كبير في القوى المنتجة وارتفاع إنتاجيتها، وهو ما نراه اليوم في تطور الزراعة والذكاء الصناعي والاتصالات وعلوم الأحياء...

الشباب الذي يعمل في هذه الدولة الأوروبية التي تعتبر من أكثر الدول الأوروبية ارتفاعاً في مستوى المعيشة، هناك غيره من الآلاف القادرين على تأكيد هذه المعاناة، والملايين الملايين من الذين بقوا في بلادهم يؤكدون أيضاً عن رغبتهم بحياة أخرى.

إن النضال ضمن إحداثيات الرأسمالية، التي تعود عليها العقل سنيين طويلة، حق كامل وضروري، ولكن إن سمح التاريخ والمجتمع بكسر البنية الرأسمالية من الضروري تلبية الدعوة التاريخية، فالكثلة التاريخية أكبر مما يبدو للبعض.

الأغلبية أنه الحل الأنسب. استقبلته دولة اللجوء بسكن ومصروف شهري وإقامة شرعية فيها. كانت أوروبا هي الطموح لديه. طوال 4 سنوات من عمر الأزمة كان مستقراً «مادياً» وأمنياً؟ فلا حرب ولا جوع ولا أزمة طاقة أو صحة ولا... اليوم هذا الشاب كما غيره يصرخ: إن هذه البلاد باردة، وجمالها الشكلي الذي نراه من بعيد تحول في داخلها إلى حياة جردتني من وجودي، ومعنى لحياتي. يكمل ليقول: تحولت إلى آلة في وظيفة ومنزل وعزلة كبرى. لقد كبرت عشرين عاماً في 4 سنوات فقط.

لماذا لا يشعر هذا الإنسان بالرضا؟ فقد وصل إلى ما يطمح إليه الملايين! هذه المعاناة الانتقالية من بلاد التبعية إلى بلاد المركز لا تؤكد فقط أن ما يجب أن يتم طرحه اليوم هو: حياة جديدة للبشرية، والأغلبية جاهزة لتسمع هذا وتقبله، فهي تعرفه جيداً، ولكن لا زالت تمارس حله ضمن المتوفر لها، أو توقفت عن حله أساساً. بل هي أيضاً تؤكد أن بلاد التبعية والقوى التي تعاني هي أقرب إلى جوهر المسائل المطروحة أمام البشرية والإنسان في هذه المرحلة التاريخية من غيرها. هي أقرب إلى طرح المسائل الوجودية بوضوح أكبر. ذلك بسبب نضوج تناقضاتها بحدّة أكبر وانكشاف أكبر، دون قدرة المنظومة السائدة على تمويهها كما في الغرب، أي: حسب الشهيد مهدي عامل: في كون بنياتنا بنيات رأسمالية رفضية، على عكس البنيات الرأسمالية التي هي بنيات

عن ضرب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتأميمها وغيرها من التوزيع العادل، أي: الاشتراكية في صيغة القرن الماضي، تتطلب إلى جانبها أن نمتلك جوهر طرح ماركس وإنجلز عن الاشتراكية في كونها إطلاق طاقات الحياة وضرب الاغتراب، وامتلاك شجاعة البلاشفة، ومفهوم لينين خاصة عن أن الاشتراكية هي إشراك الجماهير في إدارة الدولة والمجتمع، وبالتالي نقلهم من كونهم حطاً للحرب أو الفقر أو العمل المأجور الروتيني المميت، إلى كونهم بشراً ذوي أهداف كبرى تتخطى ذواتهم الفردية نحو البشرية ككل.

هكذا تغتني حياتهم بكل ما هو حولهم، لا أن تختصر حياتهم بوظيفة ووقت استجمام مرتبط بما يقدمه المجتمع الرأسمالي من أساليب تسلية «مسموحة»، أو حتى غير مسموحة من مخدرات أو إدمان الكحول، وإن لم تتوفر رفاهية هذه التسلية، فالدمار النفسي والعقلي والجسدي جاهز لكي يحتل المشهد. وهذا ليس خاصاً ببلد معين، بل هو شامل كل مجتمعات رأس المال القبيح.

البلاد المعيلة.. الباردة

في أحد مطارات دولة من الدول الأوروبية، يعمل شاب مرفوض من المجتمع الرأسمالي التابع من بين مئات الآلاف المرفوضين. هاجر الشاب إلى بلد اللجوء من بلد الحرب، يملك شهادات جامعية ولغة أجنبية لا بأس بها. فتحقق ما هو في أذهان

هاجر عشرات الآلاف من البلاد التي تحترق منذ سنين. والبلاد هذه، قبل الحرب، طافت بالمعطلين عن العمل، بالفقر، وانعدام فرص التطور المعروفة، أي: الوظيفة المرغوبة والاستقرار والحياة الاجتماعية التي روج لها طوال العقود الماضية من قبل الإعلام وأفلامه ودعايته، ومن جملة ما روج: السعي للسعادة ضمن نمط حياة النظام الرأسمالي نفسه، وبالتالي تثبيته.

■ محمد المعوش

ونفسها البلاد هذه خلال الحرب طافت بالضحايا وانعدام الأمان وازدياد الفقر والتشرد والموت المباشر. وما يحدث هو جزء وتعبير عن أزمة الرأسمالية العالمية في مركزها والأطراف، وهذا أصبح أكثر من مثبت. ولكن في التصدي لهذا الواقع لا زال لدى الأغلبية من القوى السياسية الطامحة للتغيير خجل ما في الإعلان عن أن الأزمة الحالية لا تجلب فقط الانهيار الاقتصادي، بل هي تقضي على الوجود العقلي للإنسان، وسلبه علة وجوده، وما يعنيه من موت وجودي محقق، أو أقله تخبط بين الأحداث وانفصاله عنها نحو حالة خدر أو اختناق مستدام.

فكون انهيار نمط الحياة المروج له سابقاً، أي: السعادة ضمن نمط علاقات السوق والعمل المأجور، وعزل الإنسان عن أي دور اجتماعي حقيقي تجاه البشرية، كل ذلك وضع الملايين في العالم أمام سؤال: «لماذا نعيش؟». التصدي لهذا إحداثيات، وإلى جانب الكلام عن رفع مستوى الحياة المادي وتعزيز قطاعات الإنتاج، وحتى الكلام



نقل البشر من
كونهم حطاً
للحرب أو الفقر أو
العمل المأجور
الروتيني المميت
إلى بشر ذوي
أهداف كبرى
تتخطى ذواتهم
الفردية نحو
البشرية ككل